العسكر والمسألة الكردية في العراق

المشير الركن عبد السلام محمد عارف (أنموذجاً)

.....

أ.م.د مجول محمد محمود– كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الموصل

المقدمة

ثمة حقيقة مهمة تتلخص في أنه إذا كانت الأوضاع الداخلية لها الأولوية في التحريض على التدخل العسكري، فان هذه الأوضاع نفسها هي التي لها الأولوية في تقرير توجهات النظام الجديد، وتحديد سياسته فالنخبة العسكرية التي تنجح في الاستيلاء على السلطة تجد نفسها منذ اللحظة الأولى مطالبة بتحمل مسؤوليات جديدة وأداء واجبات متعددة [١] ويبدو أن الدولة المدنية الأكثر فقداناً للاستقرار وغير فعالة ومنقسمة هي الأكثر احتمالاً للتدخل العسكري وربما قد يكون وجود (دولة داخل الجيش) يسهم في خلق الظروف العامة لعدم الاستقرار ولا سيما إذا مارست هذه السلطة التدخل بالقوة، فالدولة العراقية افتقرت الى المتطلبات الأساسية لإجراء تغيير فعال في عمليات صنع القرار ونشأ هذا الضعف للدولة من الأسس الجغرافية والبنيوية المصطنعة وأسهمت في النهاية في عدم الاستقرار المزمن للدولة العراقية ومنها عدم التجانس العرقي بين السكان [٢] وتؤشر الحقبة التاريخية ١٩٦٣ – ١٩٦٨ هيمنة العسكر في العراق بصفة اللاعب الأساسي المتفرد في السلطة والحياة السياسية كذلك على اعتبار النظام السياسي الحاكم في تلك الحقبة التاريخية أنموذجاً للأنظمة العسكرية من خلال تقلدها المواقع الأولى في الدولة العراقية [٣] وعلى الرغم من أن المشير عبد السلام محمد عارف كان قد مثل تلك السلطة من خلال حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ فقد أيد الأكراد تلك الحركة وذلك التغيير لكنه كان يدرك حجم التعقيد في مشكلة التوفيق بين مطالبة العراق بالوحدة الداخلية والمطالبة بالوحدة العربية وعلى الرغم من ذلك الإدراك للنظام العسكري في العراق برئاسة المشير الركن عبد السلام محمد عارف، ألا إن التطورات انتهت بتغليب القوة العسكرية في الوقت الذي تعالت بعض الدعوات لإنهاء المسألة الكردية سلمياً [٤] ومهما يكن فإن العسكر في العراق كانوا يعملون على كبح الأطماع الخارجية من خلال التدخلات في الشأن الداخلي العراقي وهذا ما كان يتمثل في[٥] التأكيد على الهوية الوطنية العراقية وتأكيد التعاون بين العرب والأكراد [٦].

لكن السياسة العراقية الداخلية ١٩٦٣-١٩٦٨ قد شهدت هيمنة نخبة صغيرة من ضباط الجيش اذ ازداد تهميش الاكراد فضلا عن تصرف ضباط الجيش ووكلاء الامن على الحياة العامة والخطاب الرسمي بشكل متزايد [٧].

وعلى العموم فالمسألة الكردية كلفت العراق كثيراً، واستنزفت منه كثيراً فحال الاكراد حال عرب المشرق الذين مزقهم الاستعمار الفرنسي والبريطاني وسعوا الى الاستقلال والوحدة في حين سعت القيادات الكردية الى تحقيق استقلالها تحت مسميات عدة [٨]

المسألة الكردية ومراحل تطورها في العراق

يشكل الأكراد وحدة قومية خاصة نشأت وتفاعلت بتأثير الصراع مع الطبيعة وأنظمة الحكم في الدول التي يتواجدون فيها [٩] فهم يتوزعون في أكثر من دولة وخاصةً تركيا وإيران والعراق وسوريا [١٠] وتحتل المسألة الكردية في العراق مكانة بارزة في تاريخه السياسي الحديث لما أحاط بها من أحداث وما رافقها من تداعيات، إذ كانت موضع تجاذبات قوى دولية وإقليمية وعربية ومساعي هذه القوى لإبقاء العراق في دوامة الصراع الحكومي الكردي بهدف تهديد وحدته السياسية والجغرافية [١١].

تعود بدايات ظهور المسألة الكردية إلى فترة الحرب العالمية الأولى فمع انتهاء تلك الحرب خرجت كردستان العراق من السيطرة العثمانية لتقع تحت الهيمنة البريطانية بعد أن استكملت بريطانيا احتلال العراق عام (١٩١٨)، وبذلك أصبحت كردستان جزءاً مهماً من الدولة العراقية التي تشكلت عام (١٩٢١) وإحدى التحديات الرئيسية التي واجهت هذه الدولة دون العمل الجاد على إيجاد حلول جذرية لها [١٢] الأمر الذي دفع الأكراد إلى القيام بسلسلة من الانتفاضات أبرزها انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي (١٨٨١ – ١٩٥٦) عام (١٩١٩) وإعلان نفسه حاكماً على كردستان خلال الفترة تشرين الأول ١٩٢٢ – أيار ١٩٢٣، وانتفاضة برزان الأولى (١٩٣١– ١٩٣٢) بقيادة الشيخ أحمد البارزاني (١٨٩٢ . ١٩٦٩) وكذلك انتفاضة بارزان الثانية (١٩٤٣ – ١٩٤٥) التي قادها الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣ – ١٩٧٩)[١٣] وعلى أثرها اتجه الملا مصطفى لاجئاً إلى الاتحاد السوفيتي [١٤]. وعند ذلك لم يعد أمام الأكراد سوى متابعة العمل السري وهذا ما فعلوه عندما قاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في آب ١٩٤٦ فاستمر نشاطهم السياسي والثقافي بالتصاعد [١٥] حتى سقوط النظام الملكي في ١٤تموز ١٩٥٨ وإعلان النظام الجمهوري[١٦].

شكلت ثورة تموز ١٩٥٨ انعطافة تاريخية مهمة في تاريخ العراق المعاصر وبداية جديدة في العلاقات الحكومية – الكردية، حيث كان موقفها ايجابياً إزاء الحقوق القومية للأكراد في بادئ الأمر ويمكن استنتاج ذلك من مجموعة الخطوات التي اتخذتها ومنها تأكيد البيان الأول للثورة على الوحدة العراقية الكاملة، وتعيين العقيد الركن خالد النقشبندي وهو كردي عضواً في مجلس السيادة الذي يتمتع بصلاحية رئيس الجمهورية، واختيار شخصين

كرديين في التشكيلة الوزارية وهما محمد صالح محمود وزيراً للصحة وبابا علي الشيخ محمود وزيراً للمواصلات [١٧] كذلك نصت المادة الثالثة من دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ المؤقت ولأول مرة في تاريخ العراق المعاصر على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي، وأكدت حقوقهم القومية في نطاق الوحدة العراقية وقد عدت هذه المادة الدستورية اعترافاً بأن الأكراد قومية لها وزنها وثقلها السياسي في العراق في ظل الحكومة الجديدة وشكلت نقلة نوعية في العلاقة بين الحكومة والأكراد آنذاك [١٨] فضلاً عن إصدار قانون بالعفو العام عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة خلال الفترة ١٩٤٥- ١٩٤٧ وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني [١٩] وإجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في ٩ شباط ١٩٦٠، والسماح بصدور بعض الصحف الكردية ومنها جريدة خه بات ـ النضال ـ [٢٠] وذلك بعد صدور قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ [٢١].

لقد حظيت الثورة بتأييد الأكراد حيث أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٦ تموز ١٩٥٨ بياناً الى الشعب الكردي قرر فيه أن يناضل بجميع قواه وإمكانياته ويضع جميع أعضائه ومؤازريه كفدائيين للدفاع عن الجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته وأذنابه [٢٢]، وفي ٢٩ آب ١٩٥٨ ابرق الملا مصطفى البارزاني الى محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة ببرقية حيّا فيها الشعب العراقي ومن وصفهم ((بقادته الأبطال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف)) وبثورة تموز التي حررت على حد تعبيره ((الوطن العزيز من الاستعمار المشؤوم والملكية الفاسدة)) [٢٣]، كما بعث الملا مصطفى ببرقية مماثلة الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء أعلن فيها تأييده للحكومة الجديدة طالباً المساعدة والتمهيد لعودته من المنفى الى العراق وقد ردَ عبد الكريم قاسم ببرقية جوابية أعرب فيها عن سروره بتلقي البرقية آنفة الذكر ورحّب بعودته الى أرض الوطن [٢٤]، وفي ٦ تشرين الأول ١٩٥٨ عاد الملا مصطفى الى العراق بعد أن زار في طريق العودة القاهرة والتقى بالرئيس جمال عبد الناصر [٢٥] وفي اليوم التالي استقبله عبد الكريم قاسم استقبالاً ودّياً وأعلن الملا مصطفى عن إخلاصه معتبراً نفسه جندياً من جنود الثورة لخدمة العراق [٢٦] ومن جانبه كان عبد الكريم قاسم يؤكد في مواقف كثيرة على الأخوة العربية – الكردية وضرورة توحيد الصف ونبذ الفرقة والسعي من أجل تحقيق مطالب الأكراد القومية وبأنه لن يسمح لأهل التفرقة والعدوان

بالتغلغل في صفوف الشعب العراقي من أجل المحافظة على المكاسب التي حققتها وستحققها الثورة [٢٧].

ومع هذا فقد بدأ الفتور يخيم على العلاقة بين الطرفين الحكومي والكردي حيث أصبحت المطالب الكردية أكثر إلحاحاً ومواقف الحكومة أكثر تصلباً، الأمر الذي دفع الملا مصطفى الى أن يكتب الى عبد الكريم قاسم قائلاً ((إن الكورد سيضطرون إلى إتباع السبيل الذي سلكه الشعب الجزائري إن لم تسو الحكومة العراقية المسألة الكردية))، وأمام إصرار عبد الكريم قاسم على نهجه في تصفية المعارضة الكردية لنظام حكمه اندلعت حركة ١١ أيلول ١٩٦١ المسلحة [٢٨].

حاولت الحكومة في الأيام الأولى من اندلا ع القتال في كردستان العراق التكتم على قيامها بالعمليات العسكرية حتى ٢٣ أيلول ١٩٦١ عندما عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع أعلن فيه عن بداية ما سماه بـ ((التمرد)) ونهايته خلال سبعة أيام متهماً القوى الغربية ولا سيما بريطانيا في تمويل ذلك ((التمرد)) [٢٩] لكن في حقيقة الأمر لم يكن ذلك الإعلان سوى ذر للرماد في العيون إذ عاشت كردستان العراق في حالة من الحرب المستمرة على الرغم من العفو الذي أصدره عبد الكريم قاسم مرتين ومدده مرتين أيضاً [٣٠]، وفي هذا السياق أعرب الملا مصطفى في برقية الى عبد الكريم قاسم عن ترحيبه بخطوة وقف إطلاق النار وعن استعداده للتفاوض مع الحكومة لمعالجة المشكلة والاستجابة لمطالب الأكراد[٣١] إلا أن تلك الإجراءات لم تحل دون الاستمرار بالعمليات العسكرية حتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ [٣٢]، وهكذا طويت صفحة من تاريخ العراق المعاصر بشكل عام والمسألة الكردية بشكل خاص لتبدأ مرحلة جديدة تولى فيها عبد السلام عارف زمام الأمور منذ ٨ شباط ١٩٦٣ عندما تم اختياره رئيساً للجمهورية وحتى مصرعه في ١٣ نيسان ١٩٦٦.

نبذة عن حياة الرئيس عبد السلام عارف

ولد عبد السلام محمد عارف في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد في ٢١ آذار ١٩٢١، ينتمي والده الذي كان يعمل بائع قماش الى عشيرة جميلة وقد هاجر من الرمادي الى بغداد [٣٣] وهو من أسرة لها ماضيها في مقارعة الاستعمار البريطاني، أكمل دراسته الابتدائية في الرمادي والثانوية في بغداد ليلتحق بالكلية العسكرية ويتخرج منها عام ١٩٣٩ ضابطاً برتبة ملازم ثاني في الجيش العراقي، اشترك في حركة مايس ١٩٤١ كآمر رعيل مدرعات وفي عام ١٩٤٨ شارك في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى [٣٤].

أوكلت الى عبد السلام عارف مهمة السيطرة على دار الإذاعة في الصالحية صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتمت فعلاً سيطرته على الإذاعة ومن خلالها أذاع البيان الأول للثورة أعلن فيه سقوط الملكية وإعلان الجمهورية في العراق حيث تولى في الحكومة الجديدة منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية[٣٥] ولكن سرعان ما نشب خلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وذلك لاختلاف توجهاتهما السياسية وطموح كل منهما نحو السلطة وخاصةً حول مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ – ١٩٦١) [٣٦]، الأمر الذي دفع عبد الكريم قاسم الى إصدار مرسوم جمهوري بالرقم ٣٧٤ في ١١ أيلول ١٩٥٨ بإعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة [٣٧]، بحجة أن الإبعاد جاء نتيجة لضغط قادة الفرق من الضباط وانه ليس إقالة وإنما يستطيع التفرغ لمهامه في وزارة الداخلية [٣٨]، وفي ٣٠ أيلول أصدر عبد الكريم قاسم قرار آخر يقضي بتنحية عبد السلام من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيراً للعراق في بون عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية [٣٩].

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ القي القبض عليه بتهمة التآمر على سلامة الوطن تمهيداً لمحاكمته، وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨ عقدت المحكمة العسكرية العليا برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي جلستها الأولى للنظر في التهمة الموجهة الى عبد السلام وفي ٥ شباط ١٩٥٩ أصدرت المحكمة قرارها بإعدام عبد السلام وتجريده من رتبته العسكرية إلا أن عبد الكريم قاسم احتفظ بالحكم ولم يصادق عليه وعلى مايبدوا انه كان ينوي أن يبقي الحكم سيفاً

مسلطاً فوق رأس عبد السلام وأنصاره إذا ما حاول أحدهم القيام بحركة ضده، وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦١ تم الإفراج عن عبد السلام عارف [٤٠].

وأثر حركة ٨ شباط ١٩٦٣ انتخب المجلس الوطني لقيادة الثورة عبد السلام رئيساً للجمهورية ومنحه صلاحيات استثنائية وتم ترفيعه الى رتبة مشير ركن، فكان أول رئيس جمهورية في العراق [٤١]، وجاء إسناد منصب رئاسة الجمهورية إليه استناداً الى مواقفه السابقة من قضية الوحدة وخلافه مع عبد الكريم قاسم فضلاً عن محولة كسب تأييد العناصر القومية [٤٢]، وبمرور الوقت انقلب الرئيس عارف على البعثيين الذين أوصلوه الى السلطة مستغلاً كثرة الانشقاقات والانقسامات بين صفوفهم وخاصة بعد عقد المؤتمر القطري في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ [٤٣]، عندئذ وجد الفرصة سانحة لتقويض دورهم في حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ تمكن الرئيس عارف من خلالها السيطرة على السلطة في البلاد حيث تولى رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة وأصبح القائد العام للقوات المسلحة فضلاً عن منصبه كرئيس للجمهورية وتم منحه صلاحيات واسعة [٤٤].

لقد مرَ نظام الرئيس عبد السلام عارف منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وحتى مصرعه في حادث سقوط طائرته في البصرة يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦، بثلاث مراحل بدأت المرحلة الأولى من تشرين الثاني ١٩٦٣ وحتى شباط ١٩٦٤ وتميزت بتركيز جهوده لتثبين أركان نظامه الذي اعتمد على ائتلاف فضاض من العسكريين وضم مؤيديه المعروفين باسم العارفيين فضلاً عن بعثيين وناصريين وقوميين آخرين [٤٥]، وتميزت المرحلة الثانية الواقعة بين آذار /١٩٦٤ – أيلول ١٩٦٥ بتحقيق التقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بشكل بارز وكبير على جميع المستويات [٤٦]، ولا سيما توقيع اتفاقية ٢٦ أيار ١٩٦٤ [٤٧]، أما المرحلة الثالثة الممتدة من أيلول ١٩٦٥ وحتى نيسان ١٩٦٦ فقد انفرد فيها الرئيس عارف بالسلطة وأصبح حاكماً مطلقاً يدير أمور البلاد بمفرده حتى مصرعه [٤٨] ليخلف أخيه عبد الرحمن عارف في رئاسة الجمهورية [٤٩]، وبذلك استغرق حكم الرئيس عبد السلام عارف ثلاث سنوات وشهرين وستة أيام [٥٠].

الرئيس عارف والمسألة الكردية عام ١٩٦٣

عُرف عبد السلام عارف بمواقفه المتشددة من المسألة الكردية قبل توليه رئاسة الجمهورية في شباط ١٩٦٣، فعلى سبيل المثال كان عارف نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وعدد من كبار ضباط الجيش من المعارضين لعودة البارزاني [٥١] من منفاه في الاتحاد السوفيتي الى العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بحجة أن الجمهورية الفتية لم تستقر بعد واحتمال تحول البارزاني الى عدواً لها [٥٢]، وعندما طرحت مسألة عودة البارزاني قال عارف كلاماً مشهوراً "لوكان الأمر بيدي أقول له برو برو"، وهي كلمة باللغة الكردية تعني باللغة العربية "اذهب اذهب" [٥٣] لكن عبد الكريم قاسم أُنهى الجدل حول المسألة بقوله " إن البارزانيين قد عانوا ما يكفي من المتاعب في منفاهم في ظل النظام القديم ويجب أن تكون أكثر تساهلاً معهم" [٥٤]، وعندما رضخ عارف لقرار الحكومة بعودة البارزاني وراجعه وفد برئاسة إبراهيم احمد(١٩١٤-١٩٩٩) سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) لاستلام جوازات سفر الوفد للذهاب إلى الاتحاد السوفيتي والعودة مع البارزاني خاطب عارف الوفد مهدداً بأن العهد الجمهوري ليس كالعهد الملكي وحذرهم من القيام بأي حركة أو تمرد وأنه سوف " يشوي البصل على أذانهم " إذا تحركوا كما كانوا يفعلون في العهد الملكي [٥٥].

وفي أعقاب التغيير السياسي الذي شهده العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ والإطاحة بنظام الزعيم عبد الكريم قاسم تولى عبد السلام عارف منصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ورقي الى رتبة مشير ركن[٥٦]، وكان ذلك التغيير موضع ترحيب من الأكراد الذين وجدوا فيه بداية مرحلة جديدة من الأمن والاستقرار في البلاد وإمكانية إيجاد حل سلمي وعادل للمسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي [٥٧] فأعلنت القيادة الكردية وقف إطلاق النار حقناً للدماء العربية الكردية ولإفساح المجال أمام الحكومة لتنفيذ وعودها بشأن منح الأكراد الحكم الذاتي [٥٨] وبعث كل من صالح عبدالله اليوسفي (١٩١٧-١٩٨١) عضو المكتب السياسي للحزب البارتي والعميد المتقاعد فؤاد عارف [٥٩] برقية تهنئة الى المجلس الوطني لقيادة الثورة جاء فيها: ((تلاحمت ثورتكم مع ثورة الشعب الكردي العظيمة ضد طغيان قاسم. ... وأن الكرد أُعجبوا بالحركة التي [أطاحت] بـ (قاسم) وهم ينتظرون

الخطوات العملية من هذه الحركة نحو حل المشكلة الكردية على أساس الحكم الذاتي، الذي من شأنه أن يرسي قواعد الأُخوة الى الأبد)) [٦٠].

وفي محاولة لتهدئة الأوضاع في كردستان العراق أوضح حازم جواد (١٩٣٦_) وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة في مؤتمر صحفي في ١٥ شباط ١٩٦٣ بأن الحكومة تدرس جدياً مسألة حل مشكلة إخواننا الأكراد بما يضمن الوحدة الوطنية للشعب العراقي وأكد بأن القضية ستحل بعد الاستماع الى آراء إخواننا الأكراد [٦١] وبناءاً على ذلك وصل الى بغداد وفد كردي مؤلف من جلال الطالباني وصالح اليوسفي ولقمان ملا مصطفى البارزاني للتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية، وبعد جولة من المفاوضات مع الوفد الحكومي المؤلف من علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وصالح مهدي عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية وحازم جواد وزير الدولة توصل الطرفين الى نتائج مرضية وفي هذا قال طالب شبيب:

((اتفقنا على إعلان بشأن نظام اللامركزية وإخراجه علناً الى الرأي العام العراقي والعربي وقد كنا في حقيقة الأمر نخشى التوسع في مضمون الإعلان رغم إيماننا وإرادتنا على التفاهم والسلام وأول ما كنا نخشاه جراء ذلك هو رد فعل الدول المجاورة وثانياً رد فعل الرأي العام العربي والبعثي والقومي والعراقي لعد تهيئتهم الى تقبل الأطروحة الجديدة التي كنا نرغب أن تكون أوسع مما أسميناه باللامركزية)) [٦٢].

وفي ٩ آذار ١٩٦٣ أصدرت الحكومة بياناً أكدت فيه عزمها على منح الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ووعدت بإدخال هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما وبتشكيل لجنة خاصة لوضع الخطوط العريضة للامركزية [٦٣]، وقد بدأ تنفيذ هذا البيان رغم أن وقف إطلاق النار في ١٠ شباط ١٩٦٣ لم يعلن عنه في الواقع في شكل اتفاقية وإنما تصريحات منفصلة أدلى بها كل من الرئيس عارف والبارزاني، ويبدو أنه لم يكن ثمة شك في رغبة الرئيس عارف في إنهاء القتال لكنه لم يستطع احتمال فكرة التعامل مع الأكراد على قدم المساواة كما تفصح عنها كلمتا اتفاقية ومفاوضات[٦٤] وعليه فقد أصدر الرئيس عارف في ١٠آذار١٩٦٣ عفواً شاملاً عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة، إذ نصت المادة الأولى من القانون على إعفاء ((جميع الأشخاص الذين قاموا بالحركة المسلحة

الكردية في المنطقة الشمالية للجمهورية العراقية والمساهمين في عمل من أعمالها منذ يوم ٩أيلول١٩٦١ من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال)) [٦٥]، وفي ١٨ آذار أصدر الزعيم رشيد مصلح الحاكم العسكري العام بياناً يقضي برفع الحصار الاقتصادي عن كردستان العراق والمفروض منذ عهد الزعيم عبد الكريم قاسم [٦٦].

رحب الأكراد من حيث المبدأ باللامركزية لكنهم وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين الحكوميين آنذاك أن المشروع اللامركزي لا يتجاوب في مظاهره مع الحقوق القومية التي يطالبون بها حيث تبين أن المشروع عبارة عن لامركزية عامة ستطبق على جميع الألوية العراقية ولا يعامل الأكراد كمجموعة متميزة ضمن البلاد ولا يمنحهم أي كيان أو ميزة خاصة [٦٧]، لذلك رفضت القيادة الكردية مبدأ اللامركزية الإدارية وما جاء في المنهاج المرحلي الذي أعلنته الحكومة في ١٥ آذار ١٩٦٣ [٦٨]، وبتوجيه من البارزاني نشطت فروع البارتي في تقديم مقترحاتها وأفكارها عن اللامركزية السياسية، وقد أوصى (الإدارة الذاتية) [٦٩] وعن البارزاني الى عقد مؤتمر شعبي في كويسنجق في ١٧-١٩ آذار ١٩٦٣ لتحديد مفهوم البارتي للامركزية السياسية، وقد أوصى المؤتمر بتشكيل إدارة كردية في كردستان تتولى التشريع والسلطة التنفيذية والقضائية والشؤون الداخلية والتعليم والصحة والزراعة والبلديات والشؤون الاجتماعية، وان تكون الحركات العسكرية في منطقة كردستان مشروطة بموافقة الإدارة الكردية، وتخصيص حصة نسبية من عوائد النفط وتطبيق العدالة والمساواة بين العرب والأكراد في التعيينات الرسمية وضرورة إلحاق لواء كركوك والأقضية والنواحي ذات الأغلبية الكردية في لوائي الموصل وديالى بمنطقة كردستان، وكذلك الاعتراف رسمياً بهوية كردية مستقلة في حال اندماج العراق بأي بلد عربي آخر وتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية ونائب لرئيس أركان الجيش [٧٠].

رفضت الحكومة المشروع الكردي المقترح للحكم الذاتي وعدته مطالب سياسية وإقليمية وعسكرية تعجيزية لايمكن لأي حكومة وطنية أن تقبل به لأنها تكرس حالة القتال وتدعو بشكل سافر الى الانفصال[٧١]، فوصلت المفاوضات بين الوفد الكردي الذي وصل بغداد في ٣٠ آذار ١٩٦٣ والحكومة الى طريق مسدود وخاصة بعد أن اصطدمت بمسألة كركوك [٧٢].

بعد فشل التوصل الى حل للمسألة الكردية أعلنت الحكومة مطلع حزيران ١٩٦٣ مشروعاً لنظام اللامركزية الإدارية لكنه لم يتضمن شيئاً على الإطلاق عن الحكم الذاتي الذي طالب به الأكراد [٧٣]، وهكذا انهارت المفاوضات واعتقلت السلطات الحكومية وفد البارتي المفاوض وأودعته في معسكر الرشيد في ٩ حزيران ١٩٦٣ [٧٤].

أدركت القيادة الكردية مرامي وأهداف نظام الرئيس عارف وحكومته وتوصلت الى أن دعوته للمفاوضات لم تكن جدية إنما هي خطوة تكتيكية لكسب الوقت والاستعداد لشن الحرب مجدداً على كردستان [٧٥]،كما أن أغلبية القادة العسكريين وفي مقدمتهم المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية حسب قول طالب شبيب لم يؤمنوا بالمفاوضات مع الأكراد واعتقدوا أن تحرير النصر على الحركة الكردية مهمة قابلة للتحقيق في فترة وجيزة جداً ((فدقوا طبول الحرب ومعزوفات النصر مبكراً جداً))، واحتجوا أيضاً على الزعيم عبد الكريم قاسم لأنه لم يكن يقاتل الأكراد بجدية [٧٦].

وفي ١٠ حزيران ١٩٦٣ استؤنف القتال على نطاق واسع وكثيف في كردستان العراق وفق عملية عسكرية عرفت بعملية دجلة بالتنسيق مع الدول الثلاث المجاورة للعراق وهي إيران وتركيا وسوريا [٧٧]، ويذكر طالب شبيب أن الرئيس عارف كان من أشد المتحمسين لقتال الأكراد وأكثر المحرضين للقضاء التام على الحركة الكردية وإخضاع كردستان لسيطرة الحكومة الى درجة انه كان مستعداً للموافقة على أي قرار وعلى وضع جميع قرارات البلاد تحت تصرف القيادة العسكرية والميدانية ومديرية الحركات العسكرية من أجل تصفية الخصوم والمنافسين أحزاباً وأفراداً [٧٨]، ومما يرجح ذلك إشرافه على تقدم الجيش في ناحية شوان التابعة للواء كركوك وتصريحاته التي أدل بها أثناء زيارته لتلك الناحية والتي حرض فيها على القتال، كما ألقى الرئيس عارف كلمة في إحدى القطعات العسكرية في لواء أربيل ومما جاء فيها:

((نحن مع إخوانكم الآخرين نتعاون جميعاً من أجل تطهير المنطقة تطهيراً كاملاً.)) وأوضح أن سياسة الأقوال ذهبت الى غير رجعة أما الآن ((فإننا نريد العمل نريد القضاء على الشقاة العصاة)) [٧٩] أخذت الحكومة بإصدار البيانات العسكرية التي أكدت فيها قمع الحركة الكردية المسلحة في شمال البلاد [٨٠]، وهذا ما أكده أيضاً أرفع مسؤول في الحكومة المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وعدد من القادة العسكريين من خلال تصريحاتهم

الى وسائل الإعلام، ففي كلمة للرئيس عارف بمناسبة مرور الذكرى الخامسة لثورة ١٤ تموز قال: ((لقد استطاعت قواتنا المسلحة المظفرة ومعها فرسان صلاح الدين والوليد أن تطهر الجزء الأكبر من شمالنا العزيز وتجعل نهاية الانفصاليين قريبة جداً.)) [٨١]. وأوضح صالح مهدي عماش وزير الدفاع أن المعركة ضد من وصفها بـ ((العصابات البرزانية)) تعد من الناحية العسكرية منتهية[٨٢].

وأكد الزعيم رشيد مصلح وزير الداخلية أن ((حركة العصيان)) قد تلاشت وان استسلام من وصفهم بـ ((النادمين)) مستمرة استجابةً لبيان المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية [٨٣].

مع هذا فان مؤشرات الواقع حسب قول أحد الباحثين تنفي تلك المزاعم إذ كانت المجابهة العسكرية بين الطرفين الحكومي والكردي كلما ازدادت كثافتها كلما اتسع مداها وبحلول الشتاء استعاد المقاتلين الأكراد معظم مواقعهم، وهكذا وجد الرئيس عارف أنه يدير حرباً باهظة، ستؤدي الى مزيد من التدهور الأمني والاقتصادي في البلاد، فكانت الحرب ضد الأكراد أحد الأسباب المهمة التي ساعدت الرئيس عارف في الاستيلاء على مقاليد الأمور وإبعاد البعث عن الحكم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ [٨٤].

أصدر الرئيس عارف حال استيلاءه على الحكم بياناً أعلن فيه قيام الجمهورية الجديدة وأدان العديد من جوانب سياسة نظام ٨ شباط وتقرر تشكيل مجلس جديد باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي اقتصر على العسكريين فقط وترأس عارف هذا المجلس واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة [٨٥].

وبذلك أصبح الرئيس عارف الشخصية القوية التي لا تنازع في النظام الجديد [٨٦] وبما أن ذلك النظام كان بحاجة إلى اتخاذ مواقف تساهم في توطيد أركانه ومركزه فقد أدرك الرئيس عارف بأن استمرار القتال في كردستان العراق سيؤدي الى مزيد من التدهور الأمني والاقتصادي في البلاد [٨٧]، وأن إنهاء القتال سوف يفي بالغرض لذا اتخذ موقفاً تكتيكياً اتسم بالمصالحة والمهادنة لأن الأكراد وحسب اعتقاده تلقوا قسطاً كافياً من الضربات خلال الجولة الثانية من القتال في حزيران ١٩٦٣، وهذا كفيل عن تخليهم عن فكرة المطالبة بالحكم الذاتي، وفي هذا السياق أعرب الرئيس عارف في أول مؤتمر صحفي عقده عقب ١٨ تشرين الثاني

عن استعداد حكومته لعقد الصلح مع الأكراد ووضع جميع إمكانياتها في خدمة المواطنين بغض النظر عن قوميتهم أو دينهم أو طائفتهم وأكد أيضاً على الأُخوة العربية الكردية وبأن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وأشار إلى أن إعمار الشمال سيكون في وقت قريب جداً وقال أيضاً: ((إننا نعتقد أن الأمر بين عائلة واحدة ولا يحتاج الى تعليق أو توضيح أكثر)) [٨٨] وفي محاولة من الرئيس عارف للضغط على القيادة الكردية وإرغامها على إلقاء السلاح وجه في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نداءاً الى المواطنين الأكراد تألف من خمسة فقرات أكد فيه على عمق الروابط العربية الكردية من دين وقرابة ومصالح مشتركة ووحدة وطن: ((وانطلاقاً من هذه الحقائق ولإفساح المجال أمام الأكراد للعيش بهذا البلد كمواطنين صالحين لخدمته)).

دعا الرئيس عارف كل من حمل السلاح ضد الجيش أو الحكومة أو عمل ما من شأنه الإخلال بالأمن والسكينة إلى أن يبادروا فوراً الى تسليم أنفسهم وأسلحتهم إلى السلطات الحكومية كما تعهد بالعفو عنهم والمحافظة على أموالهم وأرواحهم وعوائلهم كذلك تعهد بإعادة إعمار الشمال وإصلاح ما تضرر فيه واختتم نداءه بالقول ((والله على ما نقول شهيد وستشهد بذلك الأعمال لا الأقوال إنني آمل من إخواننا الأكراد جميعاً أن يستفيدوا من هذا العفو)) [٨٩].

ورداً على هذا النداء كتبت مجلة تحرير كردستان التي يصدرها فرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني مقالاً افتتاحياً تحت عنوان ((فشل محاولة عبد السلام عارف في تجزئة صفوف الشعب الكردي)) أشارت فيه الى أن البيان الذي تضمن العفو عن المحاربين والثوار ليس بجديد بل هو قديم وكثيراً ما سمعناه ولم نبالي به، ووصفت الرئيس عارف بـ ((المتكابر)) الذي يحاول بكل قواه حمل الشعب على تصديق أقواله التي ليس فيها صدق عن الإخوة العربية الكردية:

((وهذا هو الوجه الظاهر المكشوف لحكومة عبد السلام عارف ولكن الوجه الآخر عكس هذا تماماً))، وإذا كان الرئيس عارف على حد تعبير المجلة يعتقد أن بنداءه الذي وصفته بـ ((الأضحوكة)) سيتمكن من خداع الشعب الثوري الكردي فلا ريب أنه ((مغفل)) ولم يستفد من تجارب الماضي وأنه يسير في نفس الطريق الذي سلكه سلفه عبد الكريم قاسم [٩٠] وفي

برقية بعثها البارزاني الى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في ١١ كانون الأول ١٩٦٣ أكد فيها رفضه التخلي أو التنازل قي شعره عن مطالب الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن نطاق وحدة الجمهورية العراقية وأوضح أيضاً: ((إن حكومة عبد السلام قد أصابها الخجل أو الخيبة لأن أحداً من الثوار الأكراد لم يلتفت الى نداءه الكاذب ولم تتجزأ الصفوف المتراصة في الشعب الكردي)) [٩١].

وعندما لم يتلق الرئيس عارف استجابة حقيقية لنداءه الذي انطوى على التهديد والوعيد واصل القتال وأكد قدرته في القضاء على ما وصفه بـ ((التمرد الكردي)) خلال سبعة أيام، ثم قام بزيارة تفقدية للقطعات العسكرية في لواء السليمانية وصرح أثناء الزيارة بأنه ((لايسمح بإقامة دولة صهيونية ثانية في أرض العرب)) وكذلك لا يسمح بإنشاء جيشين في بلد واحد ومعناه بأن لايسمح بإنشاء جيش مسلح في كردستان العراق)) [٩٢].

المسألة الكردية في خطب وأحاديث الرئيس عارف

لا يخلو من مغزى وأهمية أن نذكر بعض من مضامين خطب وأحاديث وتصريحات الرئيس عارف والتي تناول فيها المسألة الكردية منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى آخر حديث له في ١٢ نيسان١٩٦٦ ففي سلسة زياراته المتواصل للألوية (المحافظات) العراقية زار في آب ١٩٥٨ كردستان العراق والتقى بجماهير مدينة أربيل وخاطبهم قائلاً: ((يا أبناء أربيل يا أبناء صلاح الدين. ... قامت جمهوريتكم وحريتكم وثورتكم انبثقت من كافة أنحاء العراق فإن عضو مجلس السيادة هو خالدكم.)) [٩٣]، ويبدو في ذلك إشارة وحسب اعتقاده الى أحد المكاسب التي حققتها ثورة ١٤ تموز للأكراد والمتمثل في مشاركتهم بالحكومة الجديدة من خلال عضو مجلس السيادة خالد النقشبندي [٩٤] ولم تختلف الكلمات التي استخدمها عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في السليمانية عن التي قالها في أربيل حيث أكد لأبناء السليمانية بأن الجمهورية وطنية تشكل وحدة عراقية متماسكة من الشمال إلى الجنوب ولا فرق بين عربي وكردي فلا سجون ولا اعتقالات ولا تقييد وإنما إخواناً عرباً وأكراداً [٩٥].

استمر الرئيس عارف في حديثه عن الأكراد وقضيتهم القومية بعد حركة ٨ شباط ١٩٦٣ وتوليه منصب رئاسة الجمهورية، فأخذ في تصعيد الموقف أحياناً باختياره كلمات

وعبارات رنانة أثارت حفيظة القيادة الكردية وخاصة بعد تجدد القتال في كردستان العراق في ١٠ حزيران ١٩٦٣، ففي ١١ حزيران قام الرئيس عارف بزيارة تفقدية للقطعات العسكرية المرابطة في لوائي كركوك وأربيل برفقة الفريق الركن مهدي عماش وزير الدفاع واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش وزعيم الجو الركن حردان التكريتي قائد القوة الجوية حيث ألقى الرئيس عارف كلمة في إحدى القطعات في أربيل حيا فيها المقاتلين وخاطبهم قائلاً: ((نحن مع إخوانكم الآخرين نتعاون جميعاً من أجل. .. تطهير المنطقة تطهيراً كاملاً ولأجل إنجاز هذه المهمة النبيلة يجب أن يقضى على العصاة وقد أمهلنا الشقاة العصاة زمناً طويلاً إلا أنهم أبو إلا أن يعكروا هذا الصفاء وأعطيناهم الوقت والمهلة إلا أنهم زادوا تكبراً وتجبراً))، وأوضح أن سياسة الأقوال ذهبت إلى غير رجعة أما الآن: ((فإننا نريد العمل نريد القضاء على الشقاة العصاة وأن المخلصين من إخواننا الأكراد معنا)) [٩٦]، وبعد انتهاء جولته التفقدية أدلى الرئيس عارف بتصريح لوكالة الأنباء العراقية أشار فيه إلى أن الأوضاع طبيعية في المنطقة الشمالية وأن الشعب يتجاوب مع الحكومة وبهمة الجيش ((ستطهر)) المنطقة بأقرب وقت ممكن وأضاف: ((إن الإخوان الأكراد كلهم مع حكومة الثورة وإن البارزاني أراد أن يؤذيهم حتى يكتسب الرئاسة ولكنهم متمسكون بعاداتهم القبلية)) وأوضح أن الإنذار الذي سبق أن أعلنه قد انتهى وما جواب الملا مصطفى وجماعته كان على حد قوله: ((مماثلة أنهم يركبون رؤوسهم ويتظاهرون بشيء ويفعلون شيئاً آخر)) [٩٧].

وفي ١١ تموز ١٩٦٣ قام الرئيس عارف بزيارة تفقدية أخرى للقطعات العسكرية في لوائي كركوك وأربيل رافقه فيها زعيم الجو الركن حردان التكريتي قائد القوة الجوية وقد ألقى كلمة في جحفل اللواء الخامس المرابط في منطقة حرير في لواء أربيل ومما جاء فيها ((إننا نهنئ أنفسنا بانتصاراتكم وشهامتكم وتوفيقكم ونسأل الله أن يديم النصر للجميع)) ومضى قائلاً ((هديتكم لبلادكم انتصاركم على الانفصاليين)) [٩٨].

وفي الاحتفال الذي أقامته جمعية الآداب الإسلامية بمناسبة ذكرى مولد الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) ألقى الرئيس عارف خطاباً أشار فيه إلى الأخوة العربية الكردية ونفى وجود أي حرب أو عداء مع الأكراد بصفة عامة، وفي هذا محاولة على ما يبدو لكسب ود الشعب الكردي ودفعه إلى الانفضاض من حول القيادة الكردية المتمثلة في شخص

البارزاني، كما أكد الرئيس عارف على عروبة الأكراد وبأنهم عرب نزحوا في العصور القديمة من اليمن ومما جاء في الخطاب: ((نحن لسنا بحرب أو عداء مع الأكراد حاشا لله فالأكراد منا وأن التاريخ ليثبت أن الأكراد هم عرب وأن من يتصفح التاريخ ويدرسه بحقيقة وإمعان فيقول أن من نزحوا من سد مأرب بعد انهياره وسكناهم في العراق أو في الشام كان من بينهم الأكراد والشاعر العربي يقول:

لعمرك ما الأكراد أبناء فارس

ولكنهم أبناء كرد بن عامر

إننا لا نريد بهذا أن نزور التاريخ فإن الأكراد والعرب وغيرهم سواسية لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى)) [٩٩].

ومن جهة أخرى كان الرئيس عارف يتطرق إلى المسألة الكردية في لقاءه مع بعض الوفود ومنها وفد علماء الدين الإسلامي في النجف برئاسة يوسف الحلوفي الذي زاره في ١٩ أيلول ١٩٦٤ للسلام عليه بمناسبة عودته من مصر بعد حضور مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية ما بين ٥ – ١١ أيلول ١٩٦٤، حيث تحدث الرئيس عارف إلى أعضاء الوفد الزائر عن الوضع في كردستان العراق وكيف أن الاستعمار وأعوانه كانوا يتحركون في المنطقة طيلة السنوات الماضية وكذلك الأحزاب وقال ((لكننا قلنا لإخواننا الأكراد أن هدفنا هو خدمة الأمة وإننا لا نفرق إطلاقاً وإن كل ما نريده هو الإخلاص والكفاءة)) [١٠٠]، كما استقبل الرئيس عارف في ٢٧ شباط ١٩٦٥ وفداً من رؤساء العشائر الكردية واليزيدية الذين أعربوا خلال اللقاء عن ترحيبهم بسياسة الحكومة المركزية في توفير الأمن والاستقرار، وبدوره أكد الرئيس عارف على أن الحكومة تنظر إلى المواطنين كافة نظرة الأب وأنها ترعى الجميع دون تمييز ((وإن ثورة تشرين تسعى لتدعيم الأمن والاستقرار ونشر العدالة والمساواة وحفظ الحقوق وإن الحكومة تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية والوحدة العربية)) وحقن الدماء وتسير وفق خطة حكيمة متزنة لإعمار الشمال وخصصت مبلغ ١٠ ملايين دينار لهذا الغرض، وأضاف أن الحكومة لا تسمح لأحد بعرقلة مشاريعها في تحقيق الوحدة الوطنية ونشر الرخاء وتوفير الأمن والاستقرار [١٠١].

وفي سلسلة زيارات الرئيس عارف إلى كردستان العراق قام في ٢٨ آذار ١٩٦٥ بزيارة تفقدية للقطعات العسكرية هناك رافقه خلالها العميد الركن سعيد القطان قائد الفرقة الرابعة وكان على رأس مستقبليه في قضاء عقرة آمر حامية عقرة وكبار موظفي القضاء ورؤساء العشائر حيث ألقى كلمة في الحضور قال فيها: ((لقضاء عقرة علينا حقوق وواجبات وإنني أعد أهل هذا القضاء بأننا سنلبي كل المتطلبات وأن الخير سيكون في المستقبل وإنني في الوقت نفسه أطلب من أبناء الشعب كافة أن يكونوا يداً واحدة مع الاعتزاز بالوحدة الوطنية. ... وأن تكونوا أخوة بكل معنى الكلمة يشد بعضكم أزر البعض الآخر ولا يفرق بينكم أي مفرق))

هذا وقد زار الرئيس عارف كل من زاخو ودهوك والعاصي والشيخان و دينارته [١٠٢]، كذلك قام الرئيس عارف بزيارة مماثلة في ٢ آب ١٩٦٥ لمناطق كركوك وشقلاوة وجبل سفين يرافقه في الجولة محسن حسين الحبيب وزير الدفاع واللواء عبد الرحمن عارف وكيل رئيس أركان الجيش وعدد من القادة العسكريين فبدأ زيارته لمنطقة شقلاوة والتقى بالجنود وألقى فيهم كلمة هنأهم فيها بما وصفه: ((الانتصارات المتواصلة التي حققوها في تطهير الشمال من الانفصاليين)) وأعرب عن سعادته الغامرة وهو يشاركهم فرحتهم ومسراتهم وانتصاراتهم في عمليات "تمشيط وتطهير أرض الوطن" وقال ((إننا نسير بخطوات مدروسة في تطهير أرضنا. .. وإن قطعاتنا العاملة في شمال وطننا بتدريبها الاعتيادي ستطهره نهائياً من رجس الخيانة والانفصال وذلك إن هدفنا الأساسي تأمين الوحدة الوطنية))، فأبناء العراق بعربه وأكراده وأقلياته سواسية في جميع الحقوق والواجبات وما العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش في شمال البلاد ماهي إلا تدريباً للمعركة الفاصلة في فلسطين [١٠٣] وعلى نفس المنوال أدلى الرئيس عارف بتصريح إلى مراسل صحيفة مدريد المساء الاسبانية خواكين برادفيو (Joaguin Bravido) أكد فيه على الوحدة الوطنية وعدها القاعدة الأساسية لبناء المجتمع العراقي وأن العراقيين سواسية أمام القانون وقال: ((إن العمليات الحربية في الشمال جرت ضد فئة المتمردين الخونة استغلهم الاستعمار للعمل ضد المصلحة الوطنية))، وأضاف قائلاً أن الأكراد أبناء العراق ونحن شعب واحد هدفنا واحد كما نفى وجود حرب كردية بل هناك من وصفهم ((عصابة متمردة كلما ضُغط عليها التجأت إلى خارج العراق)) [١٠٤]، كما تحدث الرئيس

عارف إلى نعمان العاني المحامي رئيس تحرير جريدة العرب البغدادية في ١١ تشرين الأول ١٩٦٥ عن الأوضاع في كردستان العراق، نفى فيه وصول أي وفد كردي إلى بغداد للتفاوض من أجل إنهاء الحالة الشاذة في المنطقة وقال: ((الإشاعات كثيرة ولم تكن يوماً من الأيام مصدراً تستند إليه الحقائق)) وأكد أيضاً على استمرار قوات الجيش في تمشيط الأرض حتى يعود الشمال الى حياته الطبيعية ويتخلص إخواننا الأكراد من هذه الأعمال الشاذة التي يستنكرونها ويقاومونها، وأشار أيضاً الى الحقوق القومية للأكراد في إطار الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية التي أقرها الدستور المؤقت في مادته التاسعة عشر [١٠٥].

وفي ١٢ نيسان ١٩٦٦ توجه الرئيس عارف يرافقه عدد من الوزراء إلى لواء البصرة في زيارة تفقدية زار خلالها قضاء الزبير وألقى كلمة في جماهير القضاء عن الوحدة وقال إنها: ((هدفنا السامي الذي نتبناه ولكي تنطلق هذه الوحدة ينبغي العمل على تحقيق الوحدة الوطنية أولاً والتخلص من مخلفات العهود السابقة ثانياً من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد)) [١٠٦]، ثم ألقى كلمة أخرى في الاحتفال الذي أقيم في الملعب الرياضي في القرنة ومما جاء فيها: ((نريد أن نزف السعادة في كل بقعة من هذا الوطن وأن يعم الأمن والاستقرار لننطلق بعد ذلك إلى العمل والبناء. .. يجب أن نعمل جاهدين لرص الصفوف والمضي يداً واحدة للحفاظ على تربة الوطن والحفاظ على وحدته وقطع الطريق على كل دساس وانفصالي))، ودعى إلى وقوف الجيش والشعب كتلة متراصة في وجه " الانفصاليين "كما أكد الرئيس عارف على أن الوحدة الوطنية أساس كل مكسب وإنجاز [١٠٧]، وشاءت الأقدار أن تكون هذه الكلمات آخر ما قالها الرئيس عارف قبل مصرعه في ١٣ نيسان ١٩٦٦.

اتفاقية عارف _ البارزاني شباط ١٩٦٤

أدرك رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بعد استيلاءه على السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ أن استمرار الحرب في كردستان العراق منذ ١٠ حزيران ١٩٦٣ سيؤدي إلى مزيد من التدهور الأمني والاقتصادي للبلاد [١٠٨]، وإن إنهائها سوف يكسبه بعض الوقت ويساعده في تعزيز أركان نظامه لذلك اتخذ موقفاً تكتيكياً تجاه المسألة الكردية اتسم بالمصالحة والمهادنة وأعرب عن استعداده لعقد الصلح مع قيادة الحركة الكردية حيث قال: ((لقد عشنا مع إخواننا الأكراد في هذا البلد كشركاء وسوف نعيش معهم كذلك إنشاء الله حتى النهاية)) [١٠٩]، علماً أن الرئيس عارف لم يكن مؤمناً بإيقاف القتال بل كان نصيراً قوياً لاستخدام القوة في حل المسألة الكردية إلا أنه أرغم على تغيير موقفه عندما أدرك عدم قدرة الجيش في القضاء على القيادة الكردية وقوات البيشمركة من جهة [١١٠]، وضعف قاعدة نظامه الذي لم يكن يتمتع إلا بجزء محدود من التأييد الشعبي العراقي من جهة أخرى [١١١].

أما القيادة الكردية المتمثلة بالبارزاني فعلى الرغم من إدراكه صعوبة تغيير موقف الرئيس عارف ورأيه في القضاء على الحركة الكردية بالقوة العسكرية إلا أنه وافق على وقف القتال كسباً للوقت وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها الحركة آنذاك فضلاً عن حاجة قوات البيشمركة للراحة والتقاط الأنفاس بعد المعارك الطاحنة مع حكومة البعث الأولى منذ حزيران ١٩٦٣ [١١٢].

بدأ الرئيس عارف اتصالاته بالقيادة الكردية من خلال متصرف لواء السليمانية العميد عبد الرزاق السيد محمود، ففي أواخر تشرين الثاني ١٩٦٣ وبتكليف من العميد عبد الرزاق كتب العميد عزيز حميد ألجلبي قائد قوة فائز في راوندوز رسالة إلى الشيخ أحمد البارزاني طالباً منه مفاتحة أخيه الملا مصطفى في إمكانية التفاوض، ونقل الشيخ احمد في ٢٥ تشرين الثاني إلى أخيه رغبة الحكومة في التفاوض وفي ٦ كانون الأول وافق البارزاني على "التشاور والتفاوض والتفاهم لوضع حل يرضي الجميع" وطلب من الحكومة إصدار الأوامر لإيقاف ما وصفه " بالقتال والتحرشات " لخلق جو من الهدوء من أجل المفاوضات[١١٣].

وفي ٩ كانون الثاني ١٩٦٤ أرسل العميد عزيز برقية إلى الملا مصطفى البارزاني يعلمه فيها تشكيل وفد حكومي ((من الشخصيات البارزة التي لها مكانتها ومركزها السياسي

والاجتماعي والثقافي))، ومخول بكافة الصلاحيات من الرئيس عارف للبت في كافة القضايا التي ستعرض في المفاوضات وفي أي منطقة من شمال البلاد وعلى أن تكون أن تكون تحت سيطرة قوات الجيش، وفي الختام عاهده بالله وبالشرف العسكري على تنفيذ كل ماوعد به الرئيس عارف وكذلك بالحفاظ على سلامة الوفد الكردي المفاوض، ورداً على ذلك وفي ١٢ كانون الثاني بعث البارزاني ببرقية جوابية شكر فيها الرئيس عارف والعميد ألجلبي وكل المهتمين بالمسألة الكردية ورحب بخطوة الحكومة الايجابية لحل المسألة وقال:

((أن الحكومة إذا خطت خطوة ايجابية فسنخطوا نحن خطوتين في سبيل الخير والإصلاح ولحقن دماء أبناء الوطن الواحد))، واقترح حضور الوفد الحكومي إلى رانية خلال الفترة من ١٧-٢٠ كانون الثاني ١٩٦٤، كما تعهد باتخاذ كافة تدابير الحماية اللازمة والاحتياطات حفاظاً على سلامة ذلك الوفد وعودته بكل احترام [١١٤].

وقد أثمرت تلك الاتصالات التي دامت قرابة شهرين عن البدء في المفاوضات فاختار الرئيس عارف العميد عبد الرزاق السيد محمود ممثلاً عنه لترأس الوفد الحكومي المفاوض والذي ضم كلاً من العميد عزيز حميد ألجلبي قائد قوة فائز والعقيد سالم قائد موقع السليمانية ومنح الوفد صلاحيات واسعة، في حين تألف الوفد الكردي من الشيخ لطيف محمود البرزنجي وجلال الطالباني ونوري شاويس والعقيد عبد الكافي النبوي ومسعود محمد وعباس مامند أغا [١١٥]، وبدأت سلسلة من المفاوضات بين الطرفين الحكومي والكردي واستمرت من ٣١ كانون الثاني وحتى ١٠ شباط ١٩٦٤ والتي تمخضت عن توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار [١١٦]، حيث أصدر الرئيس عارف في ١٠ شباط بياناً بإيقاف القتال في كردستان العراق وفيما جاء في ديباجته ((بناء على مقتضيات المصلحة العامة ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الاستعمار وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقناً للدماء البريئة وبناء على ما تمليه مصلحة الوطن العليا)) [١١٧]. صدر هذا الاتفاق الذي تضمن النقاط التالية:

١- إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد وضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

٢- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار العفو العام ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق أن حجزت أموالهم.

٣- إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية وإعادة الموظفين والمستخدمين.

٤- رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

٥- الشروع بإعادة إعمار المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

٦- تعويض أصحاب الأراضي التي غمرت أراضيهم مياه سدي دوكان ودربندخان تعويضاً عادلاً.

٧- اتخاذ التدابير بما يضمن إعادة أمن واستقرار المنطقة الشمالية [١١٨].

ومن جانبه أصدر الملا مصطفى البارزاني في ١٠ شباط بياناً موجهاً الى الشعب الكردي أعلن فيه وقف إطلاق النار وذلك حسب قوله تلبية لرغبة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء اقتتال الأخوة ولثبوت حسن نية الحكومة الأمر الذي يفسح المجال للسلطة الوطنية الى المبادرة في اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار الى المنطقة الشمالية والذي بدوره يهيئ الفرصة لإقرار الحقوق القومية الكردية ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وإرساء قواعد الأخوة العربية – الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الضعف ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين، وختم البارزاني بيانه بالقول ((فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يرومون للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار)) [١١٩].

وقد أشارت بعض وكالات الأنباء الى وجود اتفاق سري بين الرئيس عارف والبارزاني واستندت في ذلك إلى مؤتمر صحفي عقده البارزاني في رانية، ورداً على هذه الأنباء أصدر البارزاني تكذيباً جاء فيه ((إن ما نسبته إلي بعض وكالات الأنباء أثر المؤتمر الصحفي الذي انعقد في رانية راجع الى عدم الدقة في الترجمة حيث قلت في ذلك المؤتمر إننا لا زلنا ننتظر تنفيذ الخطوات المتفق عليها من قبل الحكومة مما يستغرق تنفيذها بعض الوقت كما

قلت أن هناك أمور تفصيلية وإجراءات شكلية ليس من المعتاد ذكرها في البيانات الرسمية ولا تدخل في مدلول كلمة السرية بحال من الأحوال وأختم قولي مؤكداً ما مر ذكره وأنَا دخلنا باب السلام والوئام بقلوب صافية معتقدين أن إرادة الخير وحسن النية المتبادلان كفيلان بتصويب كل سوء في التأويل أو التفسير)) [١٢٠]، وتثميناً لموقف الرئيس عارف فقد مدحه البارزاني بالقول ((إن المؤمن مؤتمن))، وأعرب عن المحبة والتقدير له ولحكومته قائلاً: ((إن الحكومة بالنسبة لنا كأب لأسرته وأولاده تسعى دائماً من أجل الرفاهية والسعادة)) [١٢١].

ومع هذا لم يكن الاتفاق يرتقي بصورة متكاملة الى مستوى الطموح للشارع الكردي والقيادة الكردية نفسها التي كانت ترنو الى حل مرضي للمسألة الكردية لذا لا يبدو غريباً أن يحدث انشقاق في القيادة الكردية لأسباب تتعلق بعدم التشاور في الأمر قبل إعلان الاتفاق مع الرئيس عارف، إذ رفض عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وفي مقدمتهم إبراهيم أحمد (١٩١٤-١٩٩٩) سكرتير الحزب الالتزام بوقف إطلاق النار لأن الاتفاقية حسب رأيهم لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الكردية وهي ((صفقة خاسرة للثورة والحزب)) [١٢٢]، واتهموا البارزاني بتسلمه رشوة من الحكومة " مقابل الحصول على مكاسب شخصية له ولمستشاريه " الشيوعيين الذين أحاطوا به ولا سيما مسعود محمد المرشح لمنصب وزاري لدى الحكومة المركزية [١٢٣]، وهذا مادفع البارزاني الى عقد المؤتمر السادس للحزب البارتي في قلعة دزه خلال الفترة ١-٩ تموز ١٩٦٤ والذي تقرر فيه طرد أربعة عشر عضواً من الحزب أغلبهم من أعضاء اللجنة المركزية[١٢٤].

لقد سعى الرئيس عارف بكل إمكانياته الى تعميق شقة الخلاف بين الطرفين الكرديين فأخذ يتقرب من البارزاني ويشجعه على إجراءاته ضد إبراهيم أحمد وجماعته الذين لجأوا إلى إيران ومما يؤيد ذلك أمرين الأول _ ما جاء في الكلمة التي ألقاها اللواء الركن عبد العزيز العقيلي (١٩١٧-١٩٨١) في القصر الجمهوري في ٢١ حزيران ١٩٦٦ أثناء تعليقه على بعض المحاولات السياسية لحل المسألة الكردية ومنها اتفاقية ١٠ شباط حيث قال: ((زرت السيد رئيس الجمهورية المرحوم عبد السلام عارف وبحثت معه موضوع الهدنة وسألته هل أن الملا مصطفى قد تعهد بتسليم الأسلحة فقال لي نعم وأنه شرع بضرب جماعة إبراهيم أحمد.)) [١٢٥].

الثاني _ ما جاء في الكتاب الذي أرسله طه جاسم مدير أمن الموصل الى متصرفية لواء الموصل بأن مؤتمر الاستخبارات الذي عقد في مقر الفرقة الرابعة في ٢ أيلول ١٩٦٤ أكد على جمع المعلومات الصحيحة عن التحركات والتجمعات والحوادث التي يقوم بها أعداء الحكومة الوطنية من بارتيين وبعثيين ورجعيين ومحاربة الإشاعات المغرضة التي ينشرها البارتيون بإشاعات مضادة، كما أكد على ضرورة توسيع شقة الخلاف التي تحدث بين صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني ومحاولة كسب أكبر عدد ممكن منهم بشتى الطرق [١٢٦].

وتنفيذاً لما ورد في بيان الرئيس عارف فقد رفع الحجز عن أموال البارزاني و ٤٤ شخصاً ممن كانت قد حجزت أموالهم بسبب أحداث الشمال وإطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين الأكراد لدى الحكومة العراقية حيث تم إطلاق سراح ١٤٦٨ شخصاً خلال الفترة ١٨ شباط – ٢٠ نيسان ١٩٦٤ [١٢٧]، كذلك أصدر الرئيس عارف القانون رقم ١١٦ الخاص بالعفو العام عن جميع الأكراد الذين ساهما في العمليات العسكرية ضد القوات العراقية من التبعات القانونية من١٠أيلول١٩٦١الى٢٠ شباط ١٩٦٤، فقد نصت المادة الأولى من القانون على إعفاء ((جميع الأشخاص الذين قاموا بحركة التمرد في المنطقة الشمالية في الجمهورية العراقية والمشتركين فيها والمساهمين في عمل من أعمالها منذ يوم ١٩٦١/٩/١٠ الى ١٩٦٤/٢/١٠ من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم مما له مساس بالحركة المذكورة)) [١٢٨]، وقد وصف السفير الأمريكي في بغداد روبرت ستورنغ ((Robert strong)) [١٢٩] في تقريره الذي أبرقه إلى وزارة خارجية بلاده في٢٤آذار١٩٦٤ تلك الإجراءات بأنها ((خطوة حقيقية اتخذتها الحكومة العراقية بصدد معالجة المسألة الكردية بأسلوب سيرضي بشكل معقول معظم الكرد)) [١٣٠].

كان من الواضح بصورة تكاد تكون أكيدة أن اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ لم تكن تسوية نهائية ودائمية كما وصفها كل من الرئيس عارف والبارزاني، فقد اضطر الطرفان الى توقيع الاتفاقية لأسباب تتعلق بالمنفعة السياسية بدليل أنه ما أن أبرمت حتى ظهرت خلافات في الرأي هدد السلم المهزوز في كردستان [١٣١]، وعلى الرغم من ذلك فإذا أخذنا بالحسبان ظرفي الزمان والمكان وتوازن القوى على الصعيد الدولي في مرحلة مهمة من مراحل الحرب الباردة فينبغي الاعتراف وحسب قول أحد الباحثين بأن الاتفاق كان يمثل خطوة مهمة الى

الأمام من أجل إيجاد حل للمسألة الكردية يرضي جميع الأطراف، لذا لا غرو أن يحظى الاتفاق باهتمام وارتياح كبير في الأوساط الغربية والشرقية على حد سواء على أساس أنه خطوة ايجابية توري الى حل سلمي ينهي القتال في كردستان العراق [١٣٢]. وربما كان هذا التوجه يلف القوى الكبرى آنذاك وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد وجهت بعض النصائح للأكراد بعدم الظهور بمظهر الذين يعملون كوكلاء للآخرين أو توريط أنفسهم في مصالح الآخرين، لا سيما بعد أن أعلمت الولايات المتحدة عن طريق الأكراد بأن الإيرانيين كانوا يلحون عليهم لاستئناف القتال [١٣٣].

سياسة الرئيس عارف تجاه الأكراد

نيسان ١٩٦٤ _ كانون الأول ١٩٦٥

كان رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف يعتقد أنه ضمن السلام في كردستان العراق وبعد توقيع اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ وحدوث الانشقاق داخل القيادة الكردية ولكنه، لم يقدر بصورة صحيحة شخصية الملا مصطفى البارزاني ومكانته في الوسط الكردي كقائد وطني حقيقي للكرد الى ترسيخ وتعزيز مصير الشعب الكردي [١٣٤]، فضلاً عن اعتقاده بأن كل ما يحتاجه الأكراد هو إعمار الشمال فقط وعليهم أن يعتمدوا على الحكومة في تحقيق ذلك لذا نجده قد استمر في الحديث عن الوحدة العربية ولا سيما بين العراق ومصر أكثر مما تحدث عن إيجاد حل للمسألة الكردية وكان حله المقترح يتمثل في استخدام الأخوة الإسلامية كأساس محتمل للعلاقات الكردية العربية وأصبح من المفروض ومن وجهة نظره أن يحل الإسلام محل القومية الكردية [١٣٥].

ولأجل ترجمة فكرة الوحدة الى الواقع صدر الدستور المؤقت في ٢٩ نيسان ١٩٦٤ [١٣٦] حيث نصت مادته الأولى على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية وهدفه تحقيق الوحدة العربية الشاملة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، دون أن يصاحب ذلك تطمينات للأكراد بأن الوحدة المرتقبة لا تعني صهرهم في البوتقة العربية، إذ أن الدستور لم يحدد طبيعة الحقوق القومية للشعب الكردي فقد نصت المادة ١٩ على أن: ((العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم

العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.))، في حين أكدت البنود الخاصة بالقوات المسلحة على أن هذه القوات ملك الشعب والدولة وحدها هي من تنشئ تلك القوات ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية [١٣٧]، ويبدو في هذا إشارة الى قوات البيشمركة الكردية.

وفي ٣ أيار ١٩٦٤ وجه الرئيس عارف بياناً الى الشعب العراقي أكد فيه أن إعداد الدستور المؤقت جاء بعد إمعان النظر والفكر في الواقع التاريخي والجغرافي والحضاري للشعب العراقي والرجوع الى أهل الخبرة والرأي والإطلاع على الدساتير الحديثة، وبأن نصوص الدستور مستمدة من الشريعة الإسلامية والتراث العربي الإسلامي حرصاً على تثبيت ((رابطة العراق والأمة العربية والرسالة الإسلامية)) [١٣٨] وأضاف قائلاً: ((إن في دستوركم قوة لكم ولأبناء الأمة العربية وهو في مضامينه قوي الشبه بدستور العربية المتحدة وسوف يكون هذا التقارب سبيلاً لوحدة عربية شاملة.)) [١٣٩].

كان الدستور المؤقت موضع انتقاد من البارزاني، فقد عده خطوة الى الوراء ولم يتناول المسألة الكردية لا من قريب ولا من بعيد حيث قال: ((إن الحقوق القومية الكوردية كانت أهم جزء في اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ وأن الحكومة عالجت الأمر بطريقة خاطئة عندما أغفلت ذكر هذه الحقوق في الدستور)) [١٤٠]، وهذا ما ذهب إليه الحزب الديمقراطي الكردستاني بالقول: ((لحد الآن لم تعترف الحكومة بأي حق من الحقوق القومية للشعب الكردي كما وأن الدستور المؤقت لم يحوي على أي اعتراف بهذه الحقوق ورغم ذلك حذفوا المادة الثالثة التي وردت في دستور ١٤ تموز المادة التي ورد فيها الاعتراف بأن الأكراد والعرب شركاء في الوطن العراقي كما وأن الدستور المؤقت لهذه الحكومة لا تعترف بأن الشعب الكردي هو شعب كالشعب العربي له حقوقه القومية بل بعكس هذه الحقيقة ورد في الدستور بأن الشعب العراقي بأكراده وعربه جزء من القومية العربية.)) [١٤١]

ومن أجل تهدئة الأوضاع في كردستان خطى الرئيس عارف وحكومته بعض الخطوات الايجابية ومنها رفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة لـ (٢٤٨) شخصاً من سكان الألوية الشمالية [١٤٢]، وإطلاق سراح عدد من المعتقلين والموقوفين الأكراد بسبب أحداث الشمال [١٤٣]، وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة لم تطلق عدد من المعتقلين بل

قامت مثلاً بنقل ٨٧ معتقلاً كردياً من سجن الموصل الى سجون الكوت والناصرية والبصرة [١٤٤]، علماً أن أجهزتها الأمنية كانت تؤكد على عدم وجود معتقلين أكراد في سجونها وخاصة من البيشمركة [١٤٥]، وبأنها أطلقت ((سراح معظم الموقوفين من جماعة البارزاني ممن لهم علاقة بالوضع الراهن)) [١٤٦]، وهذا ما أكده العميد رشيد مصلح الحاكم العسكري العام في كتابه الموجه الى متصرفية لواء السليمانية حول قضايا المحكومين والموقوفين الأكراد عندما أشار الى إيقاف التعقيبات القانونية ورفع الإقامة الجبرية وإلغاء أوامر القبض وإطلاق سراح مايزيد عن ٣٠٠ شخص خلال شهري أيار وحزيران ١٩٦٤ [١٤٧]، وفي تطور لاحق أخذ الرئيس عارف يسعى الى فرض نظام الحزب الواحد بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي [١٤٨] في ١٤ تموز ١٩٦٤ وفقاً للنموذج المصري وعلى أساس أن ينظم إليه كافة التنظيمات والأحزاب السياسية ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث تم الاتصال بالبارزاني من خلال متصرف السليمانية عبد الرزاق السيد محمود والذي قال عن ذلك ((أمرني عارف أن أبشر البارزاني بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وبانتماء الكرد إليه ستحل مشكلتهم ستحل مشكلتهم نهائياً لأن الاتحاد تنظيم شعبي يضم كل القوى الحزبية المستقلة ومع عدم إيماني بالذي قاله عارف فقد نقلته للبارزاني الذي ضحك طويلاً وقال: ((وأين موقعنا من اتحاد اشتراكي عربي ؟ بالله عليك لو انتميت الى هذا الاتحاد وأنا كوردي ألا تقول بأن ملا مصطفى البارزاني يضحك عليَّ.)) [١٤٩]، ولما لم يصدر عن الاتحاد أية دراسة أو وثيقة عن المسألة الكردية وأسلوب حلها فقد كان من الطبيعي أن يرفض الحزب الديمقراطي الكردستاني الانضمام إليه [١٥٠]، لأن الشعب الكردي حسب قول البارزاني: ((الذي ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة أبناءه لا يمكن أن يكون بجانب أي عمل ينقص من حقوقه الملمة أو يعطلها)) [١٥١].

استؤنفت الاتصالات مجدداً بين الحكومة والقيادة الكردية مطلع تشرين الأول ١٩٦٤ بهدف التخفيف من حالة التوتر في المواقف وإيجاد حل للمسألة الكردية حيث توجه وفد كردي الى بغداد مؤلف من صالح اليوسفي عضو المجلس التنفيذي للحزب البارتي وعكيد صديق الممثل الشخصي للبارزاني وشوكت عقراوي وأجروا محادثات جانبية مع المسؤولين، وفي ١١ تشرين الأول تقدموا الى الرئيس عارف بمذكرة تتضمن الحقوق القومية للشعب الكردي

وقاموا بتوزيعها على السفارات ووكالات الأنباء وجاء في ديباجتها: ((بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصور بشعور مخلص ونبيل هذه المذكرة نقدمها عرضاً للواقع بكل ما فيه من مرارة بروح تؤمن بالسلم والعقل طريقان يوصلان الى نتائج طيبة وبعيدة عن رؤى الدم الذي لطخ ذرى الشم والسهول الخضراء)) [١٥٢].

إن أهم ما جاء في المذكرة من الناحية السياسية:

١- تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي تنص على ((يقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)) فتصبح كما يلي ((ويقر هذا الدستور حقوق لشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية)).

٢- تعديل المادة الأولى التي تنص على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية إلى ما يلي ((الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية)).

٣- حددت المذكرة منطقة كردستان بألوية: أربيل وكركوك والسليمانية والأقضية والنواحي التي تسكنها أغلبية كردية في لوائي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة بولاية أو محافظة كردستان، وفي حالة قيام وحدة أو اتحاد بين العراق مع أي بلد عربي آخر فان ولاية كردستان تتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأقاليم المكونة للوحدة أو الاتحاد ويسمى بإقليم كردستان.

٤- يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من المجلس التشريعي للولاية أو المحافظة وكذلك يكون لسكان الولاية أو المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق.

٥- إضافة المادة التالية إلى الدستور المؤقت ((تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية)) [١٥٣].

وفي ردها على المذكرة عدت الحكومة ماورد فيها سعياً على الانفصال الكردي عن الدولة العراقية[١٥٤]، فقد وصفها صبحي عبد الحميد (١٩٢٤ – ٢٠١٠) وزير الداخلية بأنها ((غير واقعية ومخالفة لاتفاق ١٠ شباط ١٩٦٤ وهي تدعو صراحة الى تشكيل دولة كردية)) [١٥٥]، بينما اعتبر العقيد هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية تلك المذكرة بأنها ((مشروع واضح الأهداف يدعو بشكل لا يقبل الجدل والجدال الى الانفصال)) [١٥٦].

وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ استقال رئيس الوزراء طاهر يحيى وقام بتشكيل وزارة جديدة في اليوم نفسه، وفي كتاب التكليف طلب رئيس الجمهورية عبد السلام عارف: ((الإسراع في إعادة إعمار الشمال وحل كافة القضايا المتعلقة به بما يضمن الوحدة الوطنية))، والملاحظ على الوزارة الجديدة أنها ضمت سبعة وزراء عسكريين بضمنهم رئيس الوزراء ووزيرين كرديين هما مصلح النقشبندي وزيراً للأوقاف ومسعود محمد وزيراً للدولة [١٥٧]، وقد جاء في هذا التكليف في وقت استمر فيه تبادل الرسائل والمذكرات بين الحكومة والقيادة الكردية، وحسب قول أحد الباحثين فان الحكومة كانت تحاول كسب الوقت لتعزيز موقعها وسلطتها في كردستان، كما أن كبار ضباط الجيش أمثال اللواء الركن عبد العزيز العقيلي قائد لفرقة الأولى والعقيد الركن محمد مجيد مدير الحركات العسكرية والعميد الركن إبراهيم فيصل الأنصاري وسواهم، يضغطون على الرئيس عارف لاستئناف القتال والقيام بجولة جديدة من الحرب في كردستان [١٥٨]، وفي تصعيد آخر للموقف أرسل العميد صبحي عبد الحميد وزير الداخلية كتاباً الى العميد عبد الرزاق السيد محمود متصرف لواء السليمانية طالباً منه إبلاغ البارزاني بأن السلطات الحكومية ستلقي القبض على كل شخص في القصبات والقرى الشمالية مسلحاً وستصادر سلاحه [١٥٩]، كما أصدر وزير الداخلية أوامره بمنع دخول البيشمركة الى المدن والقصبات الكردية وضرورة التزام اليقظة والحذر وإلقاء القبض عليهم في حالة مخالفة هذه الأوامر لأنهم حسب قوله يقومون: ((بالاعتداء على المواطنين واغتصاب السيارات وخاصةً الحكومية منها)) [١٦٠].

إزاء هذه التطورات السياسية في المسألة الكردية ظلت المفاوضات تراوح مكانها وتجمد الوضع ومرت الأسابيع دون جدوى، وأخيراً وفي مطلع كانون الأول ١٩٦٤ عقد الرئيس عارف اجتماعاً هاماً في القصر الجمهوري وعلى أعلى المستويات لمناقشة المسألة الكردية واستدعي لحضور الاجتماع متصرف السليمانية العميد عبد الرزاق السيد محمود، وكتب العميد الركن عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد الذي كان حاضراً الاجتماع يقول: ((بدأت الجلسة باستعراض الموقف في كردستان واستغرب الجميع عدم تقدم المفاوضات رغم مرور مدة طويلة على توقف القتال وأكد الجميع على ضرورة تحريك الوضع المتجمد والإسراع بعودة الأحوال الطبيعية واتجهت الأنظار الى محافظ السليمانية لمعرفة رأيه واقتراحاته،

شرح المحافظ الموقف الراهن في الشمال وأنحى باللوم على الحكومة وانتقدها لعدم تلبية طلبات الملا مصطفى. .. توجهت الى المحافظ وقلت: تذكر أنك أحد المسؤولين وأن مهمتك خطيرة ولست سفيراً للبارزاني لدى الجمهورية العراقية)) [١٦١]، وهكذا لم تسفر الاجتماعات التي عقدت في أعقاب اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة والقيادة الكردية، ولا المذكرات التي تبودلت بين الطرفين عن حل للمسألة الكردية، فالحكومة لم توافق على أهم مطلبين لقيادة الحركة الكردية آنذاك وهما الحكم الذاتي وقوات البيشمركة [١٦٢].

فشل المفاوضات واستئناف العمليات العسكرية

استمرت حالة اللا سلم واللا حرب بين نظام الرئيس عارف والقيادة الكردية، وكان كل واحد منهما يترقب الآخر بمزيد من الحذر والشك وفي الوقت نفسه كانا كلاهما يسعيان في ظل هدنة هشة تنتظر لحظة انهيارها المفاجئ الى ترتيب أوضاعه الداخلية استعداداً لمرحلة قادمة من المواجهة المسلحة المحتملة[١٦٣]، كما أن الملا مصطفى البارزاني لم يكن يثق بالرئيس عبد السلام عارف وحكومته ويؤكد هذه الحقيقة ما كان البارزاني يردده دائماً ((إنني لا أملك أي أمل في المفاوضات مع عبد السلام الشوفيني وليس لدي ثقة بأنه سيمنح الحقوق القومية للشعب الكردي)) [١٦٤].

قرر الحزب البارتي في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٥ القيام بإضراب سياسي عام يوم ١٠ شباط بمناسبة مرور سنة على وقف إطلاق النار وذلك احتجاجاً على عدم تلبية الحكومة لمطالب الأكراد القومية[١٦٥]، وفي ليلة ٩-١٠ شباط تجول عدد من المسلحين الأكراد في الطرقات العامة والأزقة في دهوك وباقي المدن والقصبات الكردية وعلقوا اللافتات على جدران المنازل ومؤسسات الدولة، ويعلل أحد التقارير الحكومية ذلك الانتشار الواسع للمسلحين ((بخشيتهم من تدخل السلطات العسكرية وكانوا على استعداد للقتال مع القوات المسلة بمجرد تدخلها في الموضوع)) [١٦٦].

وتم تنظيم الإضراب وتنفيذه في الموعد المحدد في معظم المدن الكردية ليشمل مختلف مرافق الحياة ولمدة ٢٤ ساعة [١٦٧]، رفع المضربون خلاله العديد من الشعارات التي تطالب بحل المسألة الكردية ومن تلك الشعارات – نطالب بالحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن

الجمهورية العراقية – نناضل من أجل تمتين الأخوة العربية — الكردية – المجد والخلود لشهداء كردستان الأبرار – عاش جيش كردستان الثوري بقيادة مصطفى البارزاني [١٦٨].

أما رد الحكومة على الإضراب فجاء سريعاً حيث وجه العميد صبحي عبد الحميد وزير الداخلية في ١١ شباط ١٩٦٥ رسالة الى البارزاني أبلغه فيها رفض الحكومة لمطلب الحكم الذاتي والاحتفاظ بقوات البيشمركة بأي شكل من الأشكال وضرورة الخضوع للسلطة وأكد عزم الحكومة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة القانون والنظام الى كردستان العراق [١٦٩].

ومن جهته واصل الرئيس عارف تصريحاته المناوئة للأكراد، ففي حديث له في معسكر الحبانية في ٢٨ شباط ١٩٦٥ قال ((إننا لا نريد تحقيق الأمن في جزء من العراق بل نريده في كل أنحاء العراق)) مؤكداً قدرة الجيش في الوقوف بوجه كل من يحاول عرقلة مشاريع الحكومة في نشر العدالة وتحقيق الأمن والرفاه والتنمية الاقتصادية وفي هذا إشارة واضحة إلى كردستان العراق[١٧٠]،وفي منحنى آخر اتهم الرئيس عارف القادة الأكراد بكونهم ((ربيبوا الاستعمار)) الذين لا يريدون تحقيق الوحدة الوطنية [١٧١]،وهكذا كان الاعتقاد السائد لدى القادة العسكريين وبضمنهم الرئيس عارف بأن الوضع الدولي وظروف العراق الداخلية ستساعدهم على شن الحرب بهدف سحق الحركة الكردية المسلحة والقضاء على ((التمرد الكردي)) حسبما كانوا يصفونه آنذاك [١٧٢].

كان نظام الرئيس عارف مصمماً على استئناف القتال في كردستان ومن أجل تنفيذ خططه العسكرية قام بتشكيل منظومة استخبارات المنطقة الشمالية في مدينة كركوك وبدأت بزرع خلاياها في كردستان [١٧٣]، وحصلت القوة الجوية وحسب إحدى الوثائق البريطانية على كميات كبيرة من قنابل النابالم والغازات السامة بدليل أن وزارة الدفاع طلبت تزويدها بـ(٦٠) ألف قناع غاز من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي [١٧٤]، كما انتشرت وحدات الجيش القتالية من صنف المشاة قرب السليمانية وأربيل وكركوك بشكل مكثف، وكان معمل الجوت في بغداد يعمل على مدار أربع وعشرين ساعة لاستكمال طلبية وزارة الدفاع المستعجلة لمليوني كيس رملي تم توفير نصف الكمية من الهند، وفي الوقت نفسه حشدت الحكومة حملة إعلامية لأعداء الرأي العام لتقبله دخول قواتها في قتال جديد ضد الأكراد وقد

أظهر المسؤولون الحكوميون في عموم مقابلاتهم الصحفية ((موهبة كبيرة على التلفيق وربما خداع الذات أكثر من موهبة الثبات على الرأي)) على حد قول ماينرد (Maynard) السفير البريطاني في بغداد [١٧٥]، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الخطط العسكرية زار الرئيس عارف والعميد الركن سعيد القطان قائد الفرقة الرابعة القطعات العسكرية في زاخو ودهوك في ٢٨ آذار ١٩٦٥ لرفع معنويات المقاتلين والاطلاع على استعدادات وتحضيرات الحرب المرتقبة [١٧٦].

وهكذا أصبح الوضع في انتظار الشرارة التي تشعل فتيل الحرب والتي جاءت في نيسان ١٩٦٥[١٧٧].

تشير الوقائع التاريخية بأن بوادر الهجوم على كردستان بدأت في شتاء ١٩٦٥ لكن مناخ الشتاء حال دون شن هجمات واسعة لذا تريث لحين حلول فصل الربيع [١٧٨]، وفي ٣ نيسان ١٩٦٥ نشبت الحرب مجدداً في كردستان شنها هذه المرة المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وأطلق عليها اسم هجوم الربيع[١٧٩]، حيث دار قتال عنيف بين قوات الجيش والمقاتلين الأكراد على جبهة طولها أكثر من (٥٠٠) ميل تمتد من زاخو الى خانقين، واحتجاجاً على ذلك قام احد الوزراء الأكراد وهو مسعود محمد بالاستقالة من منصبه الحكومي إلا أن الحكومة لم تتأثر في ذلك واستمرت في حملاتها العسكرية، وكانت حريصة في مساعيها للتستر وتضليل الرأي العام حول ما يجري في كردستان فقد صرح أحد الوزراء في الحكومة العراقية لأحد مراسلي الصحف السوفيتية بأنه: ((لاوجود للحرب في الشمال وإن ما يحدث لا يعدو أن يكون مجرد مناورات عسكرية ستنتهي في الخريف القادم.)) [١٨٠]،وهذا ما أكده عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإعلام عندما قال: ((إن الأوضاع في الشمال طبيعية ويسود الهدوء والسلام ولا صحة للأنباء التي ترددت عن وقوع اشتباكات هناك.)) [١٨١]، وهذه التأكيدات من قبل المسؤولين في الحكومة المركزية فندها المتحدث باسم البارازاني شفيق احمد من خلال الرسالة التي وجهها الى رئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسن (١٩٦٤-١٩٧٦) بقوله: "في ٣ نيسان شنت الحكومة العراقية حملتها العسكرية ضد الشعب الكردي مستخدمة اربعة فرق عسكرية من مجموع الفرق الخمس التي يتألف منها الجيش العراقي كله.." [١٨٢] وبهذه الصورة تجدد القتال مرة أخرى في كردستان بعد فشل العملية السياسية في تحقيق غاياتها

وأهدافها، وفي محاولة من الرئيس عارف لحشد التأييد الشعبي لإجراءاته العسكرية سعى الى حث علماء الدين على إصدار الفتاوى التي تجيز محاربة الأكراد، فأصدر الشيخ علي كاشف الغطاء (١٩١٢-١٩٩١) في الأول من نيسان فتوى وصف فيها الصراع بالفتنة عندما قال: ((والله إنها الفتنة التي تنشق بها عصا المسلمين وتراق دماء المؤمنين ويطاع بها الشيطان ويستضعف بها الإسلام ويهلك فيها أفلاذ الأكباد وتثكل الأمهات فليتق الله من أسعر نارها وشب لظاها وأي فسادٍ أعظم من تلف الرجال وذهاب الأموال وإلغاء البلد فيما هو عظيم من البلد.))، واختتم كاشف الغطاء فتواه بالدعوة الى الأخوة العربية الكردية والتعاون وتجنب المكائد التي تثار من قبل الأطراف الخارجية [١٨٣]، كما أصدر الحاج نجم الدين الواعظ (١٨٨٥-١٩٥٩) فتوى مماثلة ٣ نيسان عدَّ ما يحدث في الشمال تفريق لكلمة الأمة وتشتيت شملها وانحلال رابطتها [١٨٤]، ومما جاء في تلك الفتوى: "اياها الشيخ البارزاني وتدعي انك شيخ طريقة فيا ايها الشيخ من المسؤول عن هذه الدماء البريئة وعن هدر دماء الشباب وما جوابك يوم القيامة اذا طالبك اولاد الشهداء من اليتامى والارامل هؤلاء المفجوعين بفقد ابائهم وازواجهم يومئذ تعرفون لا تخفى منكم خافية" [١٨٥].

أما فيما يخص موقف السيد محسن الحكيم (١٨٨٩-١٩٧٠) فقد عبر عن انزعاجه من الطريقة التي عاملت بها الحكومة المركزية الأكراد ورفض رجاء الرئيس عارف بإصدار فتوى تعُد الحرب ضد الأكراد مشروعة وكان لذلك الرفض أهمية سياسية كبيرة وعلل الحكيم سبب ذلك التوجه كونه المرجع الأعلى فلا يمكنه أن يفرق بين مكونات الشعب العراقي [١٨٦].

ورداً على تلك العمليات العسكرية أصدر مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق بياناً في ١٦ نيسان ١٩٦٥ بعنوان ((بيان إلى جميع إخواننا الأكراد في كردستان العراق)) دعى فيه الشعب الكردي الى الدفاع عن أرضه وحقوقه المغتصبة وعدَّه واجب مقدس وأوضح بأن كل من يقاوم ((العدو)) ويتصدى له فإن الغنائم التي يحصل عليها تكون من نصيبه باستثناء الأسلحة الثقيلة وأجهزة اللاسلكي فينبغي تسليمها الى الجيش الثوري الكردستاني وذلك لحاجته الماسة إليها كما أعلن البيان عن مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمرتزقة الأكراد (فرسان صلاح الدين) [١٨٧] الذين حسب قوله ((باعوا شرفهم وضميرهم الى الحكومة الظالمة ضد أبناء شعبهم)) وتوزيعها على الفلاحين الأكراد [١٨٨].

في حين ربط الرئيس عارف بين الحركة الكردية والاستعمار قائلاً: ((إن الحركة التي قامت في الشمال هي جزء من مؤامرة كبرى يدبرها الاستعمار ضد الأمة العربية لتقطيعها. ... إننا في الشمال لا نقاتل أبناءنا ولا نريد ذلك وإنما عملنا هناك هو تمشيط المنطقة من عملاء الاستعمار)) [١٨٩]، كما هنأ الرئيس عارف القوات العسكرية أثناء زيارته لمنطقة شقلاوة في ٢ آب ١٩٦٥ على الانتصارات المستمرة التي حققتها لما سماه ((تطهير الشمال من الانفصاليين)) وأعرب عن سعادته الغامرة وهو يشاركهم فرحتهم وانتصاراتهم في ((عمليات تمشيط وتطهير أرض الوطن. ... نهائياً من رجس الخيانة والانفصال)) والقضاء على من وصفها ((العصابات من قطاع الطرق)) معتبراً العمليات العسكرية التي تجري في الشمال تدريباً للمعركة الفاصلة في فلسطين [١٩٠].

واستكمالاً لما تقدم أصدرت الحكومة المركزية في ١٠ تموز ١٩٦٥ نداءاً الى من وصفتهم ((المتمردين في شمال العراق)) دعتهم فيه الى تسليم أنفسهم للسلطات الحكومية ووعدتهم بالعفو عمن يسلم نفسه ودعت الذين لا يزال لديهم بعض التردد الى الإسراع في العودة الى الحياة الجديدة [١٩١]، واستجابةً لذلك النداء فقد سلم عدد من الأكراد أنفسهم مستفيدين من العفو العام وقد بلغ عددهم في الفترة مابين آذار وتموز ١٩٦٥ بـ (١٩٩٠) شخص منهم (١٠٢٤) من قوات البيشمركة [١٩٢]، وهذا ما أكده الرئيس عارف في خطابه بمناسبة الذكرى السابعة لثورة ١٤ تموز بقوله: ((إن الأمن والاستقرار من أهم الأمور التي تعين الأمة على بناء الحضارة وإنماء خيرات البلاد ولابد أن يعم الأمن أرجاء البلاد في الشمال والجنوب، وقد استجاب إخوانكم في الشمال وانصرفوا الى أعمالهم وندم المغرر بهم من تلك الزمرة الانفصالية المجرمة والشرذمة المتمردة التي عاثت فساداً في شمالنا الحبيب)) [١٩٣].

المهم في الأمر أن المقاومة الكردية القوية للهجمات العسكرية منذ استئناف القتال في نيسان ١٩٦٥ حالت دون تحقيق الرئيس عارف ماكان يصبوا إليه بل نتج عنها أمرين مهمين:

الأول: توحيد معظم القوى الكردية تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني وتجاوز كافة الخلافات حتى أن جماعة إبراهيم احمد الذين هربوا الى إيران طلبوا الإذن للاشتراك في القتال وحصلوا عليه [١٩٤].

الثاني: تمثل في ظهور خلافات بين القادة العسكريين داخل الحكومة والتي ألقت بظلالها على الأوضاع الداخلية في عموم العراق وبالتالي دفعت طاهر يحيى رئيس الوزراء الى تقديم استقالته في ٣ أيلول ١٩٦٥[١٩٥]، وفي محاولة من الحكومة الجديدة لتهدئة الأوضاع أجرت تعديلاً دستورياً في ٨ أيلول تضمن تغيير المادة ١٩ من دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المؤقت لتصبح كما يلي: ((العراقيون متساوون بالحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية)) [١٩٦].

لم تدم الحكومة الجديدة سوى عشرة أيام ففي ١٥ أيلول حاول عارف عبد الرزاق الإطاحة بنظام حكم الرئيس عارف والذي كان آنذاك يشارك في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء خلال الفترة ١٣-١٧ أيلول ١٩٦٥، إلا أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل [١٩٧]، وعلى أثر ذلك كلف الرئيس عارف في ٢١ أيلول عبد الرحمن البزاز بتشكيل الحكومة وهو أول شخصية مدنية تتولى منصب رئاسة الوزراء منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١٩٨]، وقد أكد الرئيس عارف في كتاب التكليف على مبدأ حكم القانون بحيث يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات دون تمييز وضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية لتحقيق الوحدة الوطنية كخطوة أولى نحو الوحدة القومية العربية والاهتمام بالجيش لأنه ((سياج الوطن والحامي لأهداف الأمة العربية)) [١٩٩]، كان البزاز يدرك أنه لا يمكن تحسين الأوضاع في البلاد دون إنهاء الحرب في كردستان العراق[٢٠٠]، أي أنه ضد الحل العسكري للقضية الكردي ومع إشراك الأكراد في الحكم وإقرار حقوقهم القومية ولكن دون تفريط في أي جزء من العراق لأنه وحدة لا تتجزأ[٢٠١]، في حين لم يكن الرئيس عارف يتفق معه في بعض طروحاته بشأن حل المسألة الكردية إذ أكد على رفض الحكومة إجراء المفاوضات مع من سماها ((العصابة المتمردة)) لأنها حسب اعتقاده خارجة عن القانون وتسعى في الأرض فساداً وأن الحكومة لا تعترف بغير تأديبها وإعادة الأمن والاستقرار الى البلاد، وأضاف: ((إن قواتنا المسلحة مستمرة في تمشيط الأرض حتى تعود لشمالنا الحبيب حياته الطبيعية.)) [٢٠٢].

كردستان العراق بين تجدد القتال ومصرع الرئيس عارف

تشير الوقائع التاريخية إلى أن المدة المحصورة بين مطلع كانون الثاني وأواسط نيسان ١٩٦٦ قد سجلت أعلى مراحل الارتباك في الوضع السياسي الداخلي في العراق منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بفعل عوامل عديدة تأتي في مقدمتها الحرب في كردستان العراق والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على الميزانية العامة [٢٠٣]، ومع هذا فقد واصل الرئيس عارف سياسته المتشددة تجاه الأكراد حيث وعد بتأديب من وصفهم بـ ((العصابات المتمردة)) لأنها حسب رأيه ((جماعة خارجة عن القانون. ... ولا تعترف الحكومة بغير تأديبها)) [٢٠٤]، وهذا ما ذهب إليه اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع عندما أكد أن حل المسألة الكردية يكمن في استخدام القوة العسكرية وذلك بقوله: ((إننا لابد أن نصفي المشكلة الكردية عسكرياً وأن باستطاعتي أن أصفيها خلال أيام. ... وسنحارب الملا مصطفى ونقضي عليه)) [٢٠٥].

ونتيجة لذلك واصل الرئيس عارف وبتأكيد كبار القادة العسكريين ومنذ مطلع تشرين الأول ١٩٦٥ شن أعنف الهجمات العسكرية على كردستان العراق باتجاه الحدود العراقية الإيرانية بهدف شق الجبهة الكردية الى منطقة شمالية وأخرى جنوبية مما يسهل مهمة القضاء على المقاتلين الأكراد [٢٠٦]، ومن أجل رفع معنويات المقاتلين قام اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع يرافقه اللواء عبد الرحمن عارف وكيل رئيس أركان الجيش في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٥ بزيارة تفقدية لقطعات الفرقة الأولى المرابطة في منطقة شقلاوة وحرير للاطلاع عن كثب على خط سير العمليات العسكرية التي تشهدها المنطقة وقد أثنى العقيلي على الجهود المبذولة من قبل القطعات العسكرية لتوطيد الأمن والاستقرار في شمال البلاد [٢٠٧]، كما قال العقيلي بزيارة قطعات الفرقة الثانية في مناطق سيد صادق وكان منكه وملكاوه وبنجوين أعرب خلالها عن شكره للضباط والمراتب على الجهود المبذولة لإعادة الاستقرار الى المنطقة [٢٠٨]، في حين أكد اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية على سيطرة الجيش التامة على طرق المواصلات بين الألوية والنواحي والقصبات الشمالية وأن من وصفهم بـ((عصابات العصاة)) لا تسيطر إلا على مناطق نائية وضيقة جداً تقع على مقربة من الحدود الإيرانية [٢٠٩]، ومع هذا فإن الحملة العسكرية على كردستان

العراق والتي استمرت من تشرين الأول ١٩٦٥ وحتى كانون الثاني ١٩٦٦ لم تحقق أهدافها المرسومة في القضاء على الحركة الكردية المسلحة، بل إن الدلائل أشارت الى أن الحكومة العراقية كانت تعاني من أزمة داخلية تمثلت في انقسام قادتها إزاء معالجة الوضع العسكري المتدهور في الشمال وما يكبده من خسائر في ميزانية الدولة وظهر ذلك جلياً في الاجتماع الموسع لمجلس الدفاع الوطني المنعقد في كركوك في ١٠ آذار ١٩٦٦ برئاسة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف وضم الاجتماع رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي فضلاً عن وزير الداخلية عبد اللطيف الدراجي وقادة الفيالق الأول والرابع وآخرين غيرهم وذلك لمناقشة أمر الهجوم الواسع على جميع المحاور القتالية في كردستان المزمع القيام به في نيسان وأيار ١٩٦٦ وبحسب التقارير الواردة من السفارة البريطانية أن البزاز وقائد الفيلق الأول رفضا فكرة الهجوم في حين وافق الرئيس عارف ووزيري الدفاع والداخلية وقادة الفيالق الآخرين على الهجوم الواسع انطلاقاً من اربيل وراوندوز حتى حاج عمران حيث تم قطع الطريق الرئيسي للإمدادات الكردية من إيران [٢١٠].

فأخذ الرئيس عارف بتصعيد الموقف من جديد عندما اتهم المقاتلين الأكراد بأنهم ((عصابة)) تتلقى الدعم والمساعدة من أطراف خارجية لم يسمها وإنما وصفها بـ((الجهات التي سبق وان اجتمعت في السابق وخلقت إسرائيل في أرض فلسطين))، وأضاف قائلاً: ((هذه الجهات نفسها تعمل الآن لخلق إسرائيل ثانية في شمال وطننا)) [٢١١]، وفي ذلك إشارة الى الدول الغربية ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي السياق نفسه أعلن اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع في ٣ كانون الثاني ١٩٦٦ بأن: ((الغرب والشرق يساعدان العصاة اليوم لخلق إسرائيل جديدة في شمال الوطن مثلما تعاونا في عام ١٩٤٨ لخلق إسرائيل وكأن التاريخ يكرر نفسه اليوم، إن الشرق يقدم العون الإعلامي بشكل مباشر والغرب يقدم العون المادي بشكل مباشر اننا نأمل من جارتنا إيران أن تغلق الحدود بوجه العصاة هذه الحدود التي أصبحت هي المصدر الرئيسي لتمويلهم وتموينهم. .. وإذا كان العراق يبدي مرونة وصبراً فإن للمرونة والصبر حدود)) [٢١٢]، قام الرئيس عارف بتكليف اللواء الركن العقيلي برسم خطة العمليات العسكرية المزمع تنفيذها في كردستان العراق والتي حملت اسم ((توكلنا على الله))، ويبدو أن إطلاق مثل هذه التسمية على حملة عسكرية ضد الأكراد ربما

يقصد من ورائها إضفاء صفة الشرعية الدينية عليها وتصويرها على أنها حملة جهادية، وقد تم تحديد يوم ١٥ نيسان ١٩٦٦ موعداً لتنفيذ الخطة المرسومة [٢١٣]، عند ذلك أعلن عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية في ٢٧ شباط ١٩٦٦ في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط واستناداً الى خطة العقيلي بأن الحكومة ستتمكن من إنهاء ما وصفه بت ((التمرد الكردي)) في شمال العراق في فصل الربيع القادم أو قبل ذلك بقليل لأن الحكومة حسب رأيه مصممة على تحقيق وحدة التراب العراقي ومضى قائلاً أن الأكثرية الساحقة من الأكراد تؤيد الحكومة وهم يحملون السلاح في وجه الملا مصطفى البارزاني ويقاومون فكرة الحكم الذاتي [٢١٤]، ومن أجل قطع الطريق أمام دعاة الحل السلمي للمسألة الكردية نفى العقيلي نفياً قاطعاً أن تكون هناك ثمة مفاوضات بين الحكومة ومن سماهم بـ((المتمردين)) وأكد على عزم الحكومة في عدم السماح بإجراء مثل تلك المفاوضات وأوضح أيضاً بأن ((الموقف في الشمال مرضي للغاية والحركات التي يقوم بها الجيش العراقي ستبقى مستمرة حتى يتم القضاء على المتمردين)) [٢١٥]، وفي محاولة من الرئيس عارف لذر الرماد في العيون صرح أثناء زيارته للواء الكوت بأنه يريد أن تتوحد كلمة الشعب في وحدة وطنية لأن هذه الوحدة برأيه: ((هي القاعدة الأساسية لإنطلاق الوحدة القومية)) وأوضح بأن الطريق واسع ومفتوح أمام جميع المواطنين ولكنه مسدود أمام ((الدخلاء والدجالين والمشعوذين الذين يبثون الفساد في أرجاء البلاد فهؤلاء ليس لهم مقام بيننا فنحن أبناء الشعب ونحن أخوة وكلنا فداء لهذا الوطن)) [٢١٦].

وبالمقابل فقد تمكنت القيادة الكردية من الحصول على معلومات حول نية الحكومة شن هجوم واسع على كردستان لذلك تم اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية للتصدي لها ومنها محاولة فتح جبهة جديدة في منطقة سنجار في لواء الموصل من أجل توسيع رقعة المقاومة وتشتيت وحدات الجيش العراقي وبالتالي تخفيف الضغط على باقي الجبهات [٢١٧]، لذا أخذت تنظيمات الحزب الديمقراطي على عاتقها تنفيذ الخطة المرسومة فدعت الأهالي الى عدم إطاعة أوامر الحكومة والامتناع عن الانخراط في صفوف الجيش ووعدتهم بتقديم العون والمساعدة [٢١٨]، لا سيما بعد صدور بيانات وزارة الدفاع حول تعقب الجنود الهاربين والمتخلفين من الخدمة العسكرية [٢١٩]،

لكنها لم تفلح في ذلك لأن السلطات الحكومية كانت على اطلاع بتلك الإجراءات مما دفعها الى التحرك بسرعة ومعالجة الموقف، نذكر على سبيل المثال قيام محمود صالح السامرائي مدير شرطة لواء الموصل برفقة سعيد الشيخ متصرف اللواء ومدير أمن اللواء بزيارة تفقدية الى منطقة سنجار حيث اجتمعوا بالأهالي ((ونصحوهم بوجوب الخلود الى السكينة وإطاعة أوامر الحكومة وعدم الإصغاء الى دسائس المغرضين والتسابق لخدمة الوطن والمصلحة العامة)) [٢٢٠].

لم تجر الأمور كما خطط لها الرئيس عارف ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلي، فقد أُحجم عن تطبيق خطة ((توكلنا على الله)) في الموعد المحدد لها منتصف نيسان ١٩٦٦ أثر سقوط طائرة الهليكوبتر التي كانت تقله في منطقة النشوة قرب القرنة في لواء البصرة أثناء زيارته التفقدية للمنطقة الجنوبية والتي بدأت قبل يوم من مصرعه [٢٢١]، فجاء هذا الحدث خلافاً لكل تقدير وعلى نقيض أي حساب وبانشغال البلاد بمصرع الرئيس عارف تعطلت خطط الهجوم على كردستان العراق وعلى معقلهم الروحي ورمز تحركهم السياسي قرية بارزان بالذات حيث كان العقيلي حسب قوله: ((ينوي دك تلك القرية على رؤوس البارزانيين)) [٢٢٢]، وعلى أثر ذلك تولى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية حسب الدستور وأمر بفرض منع التجوال وإغلاق الحدود وإعلان الحداد لمدة شهر [٢٢٣]، وفي ١٦ نيسان جرى تشييع جثمان الرئيس الراحل بمشاركة ممثلون عن مختلف الدول العربية والاجنبية [٢٢٤] وفي اليوم نفسه عقد مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني جلسة مشتركة تمخض عنها اختيار عبد الرحمن محمد عارف وكيل رئيس أركان الجيش رئيساً للجمهورية [٢٢٥].

وهكذا بغياب المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية عن الساحة السياسية العراقية، تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق والحركة القومية الكردية.

الخاتمة

بعد إتمام هذه الدراسة ومن خلال استقراء الأحداث التاريخية التي أوضحت سياسة الرئيس عارف تجاه المسالة الكردية يمكن تأشير الأمور التالية:

١- أنتهج الرئيس عارف أسلوبين في معالجة المسألة الكردية الأول يتمثل في المهادنة والمصالحة والدخول في حوار ومباحثات مع الجانب الكردي من خلال أشخاص مقربين أمثال العميد عبد الرزاق السيد محمود متصرف لواء السليمانية وذلك بهدف كسب الوقت وإعادة تنظيم الجيش للشروع في جولة جديدة من القتال وقد تمخض عن ذلك عقد اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ أما الأسلوب الثاني فيتمثل في الخيار العسكري الذي كان يفضله الرئيس عارف تحت ضغط بعض القيادات العسكرية بما يضمن سيطرة الحكومة على كردستان العراق ويحفظ هيبتها ويعزز الوحدة الوطنية، بدليل أن المنطقة شهدت ثلاث جولات من القتال في حزيران ١٩٦٣ ونيسان وتشرين الأول ١٩٦٥ والرابعة كانت قيد التنفيذ في نيسان ١٩٦٦ لولا مصرع الرئيس عارف، ومع هذا فقد أثبت الحل العسكري فشله في معالجة المسألة بل زادها تعقيداً واستنزف قدرات البلاد العسكرية والاقتصادية.

٢- حاول الرئيس عارف استمالة الأكراد الى جانبه وفضهم من حول الملا مصطفى البارزاني بوسائل عديدة منها إصدار العفو العام وإطلاق سراح بعض المعتقلين والموقوفين وتوزيع الرواتب على العشائر الكردية الموالية للحكومة والتأكيد على مسألة إعمار الشمال وتخصيص الأموال اللازمة لذلك.

٣- لم تكن اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ سوى مناورة سياسية ووسيلة لكسب الوقت ولو خلصت النيات لكانت تمثل خطوة ايجابية نحو الحل السلمي للمسألة الكردية.

٤- استغلال الصراعات الكردية – الكردية ومحاولة تعميقها بهدف إضعاف الجبهة الداخلية للأكراد كما حدث في انشقاق إبراهيم أحمد وجماعته عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٤.

٥- استمرار الرئيس عارف في الحديث عن الوحدة العربية وخاصةً مع مصر دون أن يصاحب ذلك تطمينات للأكراد بأن الوحدة لا تعني صهرهم في البوتقة العربية ومما زاد الطين بلة

إعلان الدستور المؤقت والذي لم يشر الى أية حقوق قومية للشعب الكردي، وتوقيع اتفاقية ٢٦ أيار ١٩٦٤ مع الرئيس جمال عبد الناصر وتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في ١٤ تموز ١٩٦٤ على غرار النموذج المصري.

٦- لقد طرح الرئيس عارف مفهوماً معيناً يتكون من بضع كلمات أخذ يرددها في كل خطاب أو حديث له تقريباً مع يسير من الزيادة أو النقصان فمن التغني بالوحدة الوطنية والأخوة العربية الكردية الى الإشادة بدور الجيش في العمليات العسكرية بعد تجدد القتال في كردستان العراق والإفراط في استخدام عبارات تصف الحركة الكردية بـ((العصابة المتمردة)) و((الشقاة العصاة)) و((المتمردين الخونة)) و((تطهير الشمال من الانفصاليين)).

٧- تميزت الحقبة التاريخية التي تلت انقلاب عام ١٩٦٣ بكثرة المبادرات بين الحكومة المركزية والقوى الكردية إلا أن أي منها لم يتنفذ وكان ذلك يعود الى تمسك كل طرف بمشروعه دون تقديم تنازلات للطرف الآخر، كما أن سيطرة النخبة العسكرية على القرار السياسي الحكومي قد زاد من ابتعاد الأكراد عن المشهد السياسي والاختلاف معها في الرؤى والأفكار التي كانت سائدة آنذاك.

مستخلص البحث

امتاز العراق شأنه في ذلك شأن بقية دول العالم الثالث بشكل عام والدول العربية بشكل خاص بسيطرة العسكر على مقاليد الحكم فيه خلال مراحل تاريخه المعاصر المختلفة. فالنخب العسكرية العراقية تركت أثراً واضحاً على معظم التطورات السياسية الداخلية في العراق ومنها المسألة الكردية التي اتخذت طابعاً ميزها عن المسألة الكردية في الدول المجاورة للعراق لكونها شهدت تقلبات وتدخلات خارجية أسهمت إلى حدٍ ما في تعقيدها والأمر الذي قاد في النهاية إلى وضع سيناريوهات متبادلة أبرزها القتال – الذي كان الحل الأمثل في التعامل مع هذه المسألة من وجهة نظر العسكر، لتؤشر حقيقة مهمة، وهي إخفاق الأنظمة التي توالت على حكم العراق خلال تاريخه المعاصر في معالجة تلك المسألة وإيجاد الحلول المناسبة لها. ومنها نظام المشير الركن عبد السلام محمد عارف الذي شهدت إدارته العسكرية للعراق ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٣ نيسان ١٩٦٦ تطورات خطيرة للمسألة الكردية إذ شكلت تحدياً وخطراً هدد كيان العرب والأكراد واستنزافاً لقدرات الدولة العراقية الاقتصادية والعسكرية. امتازت مواقف المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالتشدد إزاء الأكراد تارة ورغبة في حل المسألة الكردية وإنهاء القتال تارة أخرى، على الرغم من أن الأسلوب العسكري هو الخيار الذي كان يفضله عارف في التعاطي مع المسألة الكردية بسبب ضغط بعض القيادات، بما يضمن سيطرة الحكومة المركزية على كردستان العراق ومهما يكن فقد تميزت الحقبة التاريخية التي تلت انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ بسيطرة النخبة العسكرية على القرار السياسي الحكومي، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد الأكراد عن المشهد السياسي والاختلاف في الرؤى والأفكار التي كانت سائدة آنذاك .

توزع البحث في مقدمة وفقرات عدة خصلت الى تبيان سياسة المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية تجاه المسألة الكردية في مختلف مراحل توليه مسؤولياته العسكرية والسياسية فضلاً عن خاتمة.

The military and the Kurdish Issue In Iraq : Marshal Abdul salaam Mohammed Arif as a sample

Iraq , like other states in the Third world , is characterized by the control of the military class on the rule in the different stages of contemporary history. In fact , Iraqi military elites left a profound effect on most of the political development in Iraq , among which was the Kurdish issue which took a particular shape , which distinguished it from the same issue in the neighboring countries , because it witnessed changes and foreign intervention a matter that led to put different scenarios , among which was fighting which was the typical way in dealing with this issue according to the military elite Such a matter indicated the Failure of regimes that ruled Iraq in the course of the contemporary history to treat that issue at to find suitable solutions for it. The regime of Arif was one of them at whose rule. (Feb١٩٦٣- April ١٩٦٦).

Saw dangerous developments of the Kurdish issue, it formed a challenge of a danger at the same time, while threatened Arabs and Kurds and constituted a way to destroy the Iraqi economical military abilities. Arif's attitudes were marked by serenity towards the Kurds on the one hand, and on the other hand there was a desire to solve the Kurdish issue and end the strife.

Still, Arif preferred the military solution to deal with this issue, because the pressure excreted by military leaders, in an attempt to secure the control of the government on Kurdistan. Anyhow, the period that followed the coop of (Feb ١٩٦٣) was marked by the control of the military elite on making the political decision, while saw the

abscise of Kurds from the political scene, and from the opinions and attitudes prevalent at that time.

المصادر والهوامش

(١) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٨٧)، ص ٢٠٣.

(٢) دور العسكر في السياسة، ترجمة اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت البياتي، ط١، بيت الحكمة (بغداد، ٢٠١٢)، ص ٢٢.

(٣) هيثم طالب الحلي الحسيني " المؤسسة العسكرية في العراق ودورها في الحياة السياسية بين العام ١٩٥٨ – ١٩٦٨ "، مجلة الحكمة (بغداد)، العدد (٣٧)، آب – أغسطس ٢٠٠٤، ص ٤٨.

(٤) حماد، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٥) سلمان خيري الحديثي، " الجيش عامل قوة في وحدة العراق السياسية ١٩٢١ – ١٩٥٨ " في التعددية والوحدة الوطنية. .. الواقع الطموح، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الأيوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة للفترة ١٩ – ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧، منشورات بيت الحكمة (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ٣٨.

(٦) الحسيني، المصدر السابق، ص ٤١.

(٧) اريك دافيس، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، ٢٠٠٨) ص٢٤٢.

(٨) احمد يوسف احمد واخرون، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليما ودوليا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠٠٤) ص٧٤٢.

(٩) ثناء فؤاد عبدالله، " أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الدولية " مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ١٣٥، ١٩٩٩، ص ١٠٤.

(١٠) Sheikh A, waheed The kurds and their country , Ahistory the Kurdish people , (Lahore , ١٩٥٥) ‘ p. ٧

؛ عبد الفتاح علي البوتاني، وثائق بريطانية عن تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤ – ١٩٢٧، مطبعة – خاني (دهوك، ٢٠٠٨)، ص ٣

(١١) كافي سلمان الجادري، موقف الحكومات العراقية من القضية الكردية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال، دار المرتضى، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ٥؛ حسين مصطفى احمد، " المسألة الكردية في العراق قراءة في المواقف الدولية والاقليمية والعربية "، مجلة قضايا سياسية (بغداد)، العدد ١٢-٢٢، ٢٠١٠، ص ٩٣.

(١٢) محمد سعيد أبو عامود " الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع "، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ١٣٥، ١٩٩٩ ص ٨٥؛ الجادري، المصدر السابق، ص ٢٧ وما بعدها.

(١٣) Stephen H. longrigg , Iraq ١٩٠٠ – ١٩٥٠ , Oxford university press ,
(LONDON , ١٩٥٣) , p.٣٢٥.

؛ حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢ – ١٩٤٧،دار آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٣) ص ٢٦.

(١٤) Tim niblook , Iraq the contemporaxy state , (LONDON , ١٩٨٢) , p. ٤٧

(١٥) الدار العربية للوثائق، العراق، سير وتراجم: الملا مصطفى البارزاني، ع – ١ / ١٩٠١؛ توماس بوا، تاريخ
الأكراد، ترجمة محمد تيسير خان، دار الفكر المعاصر، (بيروت، ٢٠٠١) ص ٢٠٧.

(١٦) مركز دراسات الموصل (سنشير له لاحقاً بالرمز م. د. م)، حزب البارتي والبارزانيين، رقم الاضبارة٤/٥٧، وثيقة ٣٣، ص ٢٤.

(١٧) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨١)، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

(١٨) الدار العربية للوثائق ، العراق – المسألة الكردية، ع-٢ / ١١٠٥؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، " الأكراد والوحدة الوطنية في العراق "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣، ١٩٧١، ص ٣٦؛

Niblook , op. cit , p. ٨٤.

(١٩) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٩٨، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٣١٠.

(٢٠) فرهاد محمد احمد، جريدة خه بات / النضال ١٩٥٩ – ١٩٦١ دراسة تاريخية، دار سبيرتر، (دهوك، ٢٠٠٨)، ص ٩٠، ص ١٣٦؛

Niblook , op. cit , p. ٨٤.

(٢١) ينظر نص القانون في جريدة المبدأ (بغداد)، العدد ٣٤، ٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٢٢) عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ – ١٩٥٨ دار الحرية، (بغداد)، ١٩٥٨)، ص ١٩٠.

(٢٣) جريدة الجمهورية (بغداد)، العدد ٤٣، ٤ أيلول ١٩٥٨؛ العاني وال حربي، المصدر السابق ص ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

(٢٤) جريدة الحرية (بغداد)، العدد ١٢٦٩، ٣ أيلول ١٩٥٨؛ محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣، دار المرتضى، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص ص ٤٢ – ٤٣.

(٢٥) جريدة النور (دمشق)، العدد ٨٠٢، ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨؛ العاني والحربي، المصدر السابق، ص ٣١١.

(٢٦) العاني والحربي، المصدر السابق، ص ٣١١.

(٢٧) جريدة الأهالي (بغداد)، العدد ٣٣، ٨ كانون الثاني ١٩٥٩؛ جريدة خه بات، العدد ٤٣٧، ٨ كانون الثاني ١٩٥٩؛ جريدة الأديب (الموصل)، العدد، ٦٠، ١ تموز

١٩٦٠؛ جريدة بغداد (بغداد)، العدد ٦٠، ١٨ آب ١٩٥٩؛ جريدة ده نكي كورد، ژمارة ٥٥، ٦ تشريني دووه، ١٩٦.

(٢٨) عبد الفتاح علي البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر، دار سبيرتر، (دهوك، ٢٠٠٧)، ص ص ٣٨١ – ٣٩٥؛

Niblook , op. cit , pp. ٤٨ – ٤٩.

(٢٩) جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٧٠٧، ٢٤ أيلول ١٩٦١؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ٥٠٤، ٢٤ أيلول ١٩٦١.

(٣٠) جريدة المواطن (بغداد)، العدد ٢٣٩، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣؛ جريدة المستقبل (بغداد)، العدد ٦٤٩، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣، جريدة المبدأ، العدد ٥١، ١٧ كانون الثاني ١٩٦٣؛ جريدة نصير الحق (الموصل)، العدد ٥٣، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣.

(٣١) جريدة المبدأ، العدد ٥٣، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣.

(٣٢) جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها وأحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٢٥٢.

(٣٣) جريدة صوت العرب (بغداد)، العدد ٢٥٤، ١ حزيران ١٩٦٦؛ عبد السلام عارف، مذكرات عبد السلام عارف، شركة الطبع والنشر الأهلية، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ٩.

(٣٤) جريدة فتى العرب (الموصل)، العدد ٢٨٩٣، ١٨ نيسان ١٩٦٦؛ الزبيدي المصدر السابق، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٣٥) جريدة الجمهورية، العدد ٨، ٢٥ تموز ١٩٥٨؛ احمد فوزي، شخصيات وتواقيع، مطبعة الديواني، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٧٨.

(٣٦) هادي حسن عليوي، " الصراع على السلطة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف "، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ١٢، ١٩٨٩، ص ص ٣٨ -٤٥؛ العزاوي المصدر السابق، ص ١٦٦-١٧٤.

(٣٧) ينظر نص المرسوم في جريدة الجمهورية، ٥٢، ١٥ أيلول ١٩٥٨.

(٣٨) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً حقائق واسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و ٥٨ في العراق، شركة المعرفة، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٣٩٣.

(٣٩) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ١٩؛ عارف، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٤٠) Majid khadduri , Republican Iraq , oxford university , press (LONDON , ١٩٦٩) , p.p. ٩٧ – ٩٨.

فوزي، المصدر السابق، ص ٧٨ –٧٩.

(٤١) جريدة الحرية، العدد ١٦٩٢، ١٩ شباط ١٩٦٣؛

khadduri , op.cit,p. ١٩٧.

(٤٢) عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، دار سبيرتي، (دهوك، ٢٠٠٧)، ص ٣٨٧؛ الدار العربية للوثائق، سوريا، العلاقات مع العراق، س – ١ / ١٣٠٢.

(٤٣) khadduri , op.cit,p p , ٢١١ – ٢١٣.

(٤٤) ينظر نص بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة في جريدة الجمهورية، العدد ٢، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣؛ جريدة كشكول (الموصل)، العدد ٣١٤، كانون الأول ١٩٦٣؛ khadduri , op.cit,p p , ٢١٦ – ٢١٧.

(٤٥) حنا بطاطو، العراق،: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، (قم، ٢٠٠٦)، ص ٣٤١.

(٤٦) الدار العربية للوثائق، العراق – العلاقات مع مصر، ع –٢ / ١٣٠٥.

(٤٧) ينظر نص الاتفاقية في جريدة الفجر الجديد، العدد ٧١٤، ٢٧ أيار ١٩٦٤.

(٤٨) احمد فوزي، عبد السلام عارف، سيرته محاكمته مصرعه، مطبعة الديواني ، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٤٣.

(٤٩) جريدة الجمهورية، العدد، ٨١٦، ١٧ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة ده نكو باس، ژمارة ٣٩، ١٧ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة البلد (بغداد)، العدد ٥٧٧، ١٨ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة العرب (بغداد)، العدد ٥٥١، ١٨ نيسان ١٩٦٦.

(٥٠) جريدة العرب، العدد ٥٤٨ في ١٥ نيسان ١٩٦٦؛ فوزي، شخصيات، ص ٨١.

(٥١) ولد الملا مصطفى البارزاني في قرية بارزان التابعة للواء أربيل عام ١٩٠٤ برز دوره السياسي كزعيم كردي عندما أعلن حركته المسلحة عام ١٩٤٣، أنتخب رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني في آب ١٩٤٦، عاد من منفاه في الاتحاد السوفيتي الى العراق في ٦ تشرين الأول ١٩٥٨، دخل في مواجهات مسلحة مع الحكومات العراقية المتعاقبة الى أن وافاه الأجل في آذار ١٩٧٩، حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٤.

(٥٢) العاني والحربي، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(٥٣) فوزي، عبد السلام عارف، ص ١٤٦.

(٥٤) العاني والحربي، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(٥٥) البوتاني، التطورات السياسية، ص ١٨٤.

(٥٦) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ٣٢٤؛ جريدة الجماهير (بغداد)، العدد ٥، ١٧ شباط ١٩٦٣.

(٥٧) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، ١٩٩٩)، ص ٢٥٠.

(٥٨) الدار العربية للوثائق، العراق، المسألة الكردية، ع – ١ / ١٣٠٥؛ جريدة الأخبار (القاهرة)، العدد ٣٣١٧، ٢٠ شباط ١٩٦٣.

(٥٩) فؤاد عارف، ولد في السليمانية عام ١٩١٣ تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩٣٥ عين مرافقاً للملك غازي عام ١٩٣٦ وآمر كلية الضباط الاحتياط ١٩٥٦ وآمر اللواء التاسع عام ١٩٥٨ متصرفاً للواء كربلاء بعد ثورة ١٤ تموز وعين وزيراً للدولة ووزيراً

للزراعة وكالةً عام ١٩٥٩ ووزيراً للأوقاف ١٩٦٣ وأصبح نائب رئيس الوزراء التفاصيل أنظر، مذكرات فؤاد عارف، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٠.

(٦٠) ميفان عارف عبد الرحمن طاهر، موقف الأحزاب السياسية العراقية من المسألة الكردية، ١٩٤٦ – ١٩٧٠، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١٩٦.

(٦١) جريدة الجماهير، (بغداد)، العدد ٥، ١٧ شباط ١٩٦٣.

(٦٢) سعيد، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٦٣)جريدة الحرية، (بغداد)، العدد ١٧٠٥، ١٠ آذار ١٩٦٣.

(٦٤) حامد محمود عيسى علي، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص ٢٠٦.

(٦٥) جريدة الجهاد (بغداد)، العدد ٢، ١٢ آذار ١٩٦٣؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٩، ١٢ آذار ١٩٦٣؛ جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٢٥٥٧ ١٣ آذار ١٩٦٣؛ جريدة الفجر الجديد، العدد ٥٤٧، ١٢ آذار ١٩٦٣

(٦٦) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ١٥، ١٩ آذار ١٩٦٣؛ جريدة الوحدة، (بغداد)، العدد ١٤، ١٩ آذار ١٩٦٣؛ جريدة العروة الوثقى (بغداد)، العدد ٩، ١٩ آذار ١٩٦٣؛ جريدة لواء العروبة (بغداد)، العدد ٢٠، ٢٦ آذار ١٩٦٣.

(٦٧) علي، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٦٨) ينظر نص المنهاج المرحلي في، جمهورية العراق، وزارة الإرشاد، المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ٥ – ٣٦؛ جريدة الوحدة، العدد ١٢، ١٢ آذار ١٩٦٣؛ جريدة لواء العروبة، العدد ١٢، ١٧ آذار ١٩٦٣.

(٦٩) ينظر بيانا لحزب البارتي، منظمة السليمانية، مشروع الخطوط العريضة للامركزية في كردستان في ٢٣ آذار ١٩٦٣، عبد الفتاح علي البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحريرية، مؤسسة موكرياني، (اربيل، ٢٠٠١)، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٤.

(٧٠) لوقا زودو، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، (بيروت، ١٩٦٩) ص ص ١٩١ – ١٩٧؛ طاهر، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٧١) فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٧٧.

(٧٢) طاهر، المصدر السابق، ص ٢٠٢، ومن الجدير بالذكر أن الوفد الكردي المفوض تألف من جلال الطالباني وصالح اليوسفي ومسعود محمد وحسين خانقاه وصمد محمد وحسين محمد كريم وعكيد صديق و شاخوان نامق وبابكر رسول ومصطفى عزيز وعبد الحسين فيلي وآخرين ينظر، محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة،(بيروت، ١٩٦٦)، ص ٣١٢.

(٧٣) جريدة الشعب (بغداد)، العدد ٤٧٩، ١١ حزيران ١٩٦٣، الدرة، المصدر السابق، ص ٣٢٦ – ٣٣٤.

(٧٤) البوتاني، وثائق، ص ٢٣٢، ويذكر ان الحكومة العراقية أطلقت في تموز ١٩٦٣ سراح كل من مسعود محمد وحسين خانقاه و صمد محمد و بابكر رسول، جريدة الطليعة (بغداد)، العدد ١٨١٦، ٢١ تموز ١٩٦٣.

(٧٥) طاهر، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٧٦) سعيد، المصدر السابق، ص ٢٥٦، ص ٢٥٧.

(٧٧) للمزيد عن عملية دجلة وتأثيرها على تدويل المسألة الكردية ينظر، ته لار علي أمين عزيز، موقف تركيا من المسألة الكردية في العراق، ١٩٣٧ – ١٩٧٥ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ص ٢٣٢ – ٢٤٠.

(٧٨) سعيد، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٧٩) جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد ١٧٨٤، ١٢ حزيران ١٩٦٣؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٤٩، ١٣ حزيران ١٩٦٣؛ جريدة الجماهير، (بغداد)، العدد ١١١، ١٣ حزيران ١٩٦٣.

(٨٠) سنان صادق الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف شباط ١٩٦٣ – نيسان ١٩٦٦، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ١٢٧.

(٨١) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٥٣٤، ١٥ تموز ١٩٦٣؛ جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد ١٨١٢، ١٦ تموز ١٩٦٣.

(٨٢) جريدة البلد، (بغداد)، العدد ٤٠، ١٢ تشرين الأول ١٩٦٣.

(٨٣) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ٥٧٢، ٤ كانون الأول ١٩٦٣

(٨٤) الزيدي، المصدر السابق، ص ص ١٢٧ – ١٢٨.

(٨٥) Malcolm keer , The Arab cold wan ١٩٥٨ – ١٩٦٤ Oxford university press , (LONDON , ١٩٦٥) , p. ١٢٥ ;

؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٢، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣؛ جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٢٥٧٨، ١ كانون الأول، ١٩٦٣؛ جريدة كشكول، (بغداد)، العدد ٣١٤ ، ٦ كانون الأول ١٩٦٣.

(٨٦) Khaddwri , op , cit , p. ٢٢٠.

(٨٧) الزيدي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٨٨) جريدة البلد، (بغداد)، العدد ٦٨، ٢٥ تشرين الثاني، ١٩٦٣؛

Sa’ad Jawad , The Kurdish Question ١٩٥٨ – ١٩٧٠ , (LONDON , ١٩٨١) , p. ١٥٤.

(٨٩) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٢٥٧٨، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣.

(٩٠) مجلة تحرير كردستان، العدد ٤، كانون الأول ١٩٦٣ نقلاً عن البوتاني، وثائق، ص ٦٠٨ – ٦٠٩.

(٩١) المصدر نفسه، ص ص ٦٠٩ – ٦١٠.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣٥١، ص ٦١٠.

(٩٣) عبدالله شاتي عبهول، دراسة تحليلة من تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ١٧٥.

(٩٤) ولدَ خالد النقشبندي في قرية بامرني في قضاء العمادية بمحافظة دهوك أكمل دراسته في الموصل ثم التحق بالكلية العسكرية في بغداد عام ١٩٣٦، أكمل دراسته في كلية الحقوق المسائية عام ١٩٥٠، أصبح متصرفاً للواء أربيل عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨ توفي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦١، ينظر، طاهر، المصدر السابق، ص ١٢٨، هامش رقم ٥.

(٩٥) عبهول، المصدر السابق ن ص ١٨٠، ص ٢٠٥.

(٩٦) جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد ١٧٨٤، ١٢ حزيران ١٩٦٣.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه، العدد ١٨١٠، ١٢ تموز ١٩٦٣؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٣٢، ١٣ تموز ١٩٦٣.

(٩٩) جريدة كشكول، (بغداد)، العدد ٣٠٤، ٢٣ آب ١٩٦٣.

(١٠٠) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٢٦٤، ٢٠ أيلول ١٩٦٤؛ جريدة كشكول، (بغداد)، العدد ٣٥٢، ٢ تشرين الأول ١٩٦٤.

(١٠١) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٢٩٧٢، ٢٨ شباط ١٩٦٥؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ٩٣٧، ٢٨ شباط ١٩٦٥.

(١٠٢) جريدة المنار، (بغداد)، العد ٣٠٠٢، ٣٠ آذار ١٩٦٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، العدد ٣١١٦، ٣ آب ١٩٦٥.

(١٠٤) جريدة البلد، (بغداد)، العدد ٤٦٨، ٣ كانون الأول ١٩٦٥؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٦٨٩، ٤ كانون الأول ١٩٦٥.

(١٠٥) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٣٩٥ ن ١٣ تشرين الأول ١٩٦٥.

(١٠٦) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٨١٢، ١٣ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة البلد، (بغداد)، العدد ٥٧٣، ١٤ نيسان ١٩٦٦.

(١٠٧) جمهورية العراق، متصرفية لواء الناصرية، الناصرية تؤبن الرئيس الراحل ١٩٦٥ – ١٩٦٦، مطبعة الأزهر، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ص ١٩ – ٢٠.

(١٠٨) الزيدي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(١٠٩) Jawad , op. cit. p. ١٥٤

البوتاني، وثائق، ص ٢٣٦؛

(١١٠) Ibid , p.١٥٤

البوتاني، وثائق، ص ٢٣٦

(١١١) بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(١١٢) طاهر، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(١١٣) ينظر نصوص الرسائل المتبادلة في البوتاني، وثائق، ص ص ٢٣٨ – ٢٣٩.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٩.

(١١٥) طاهر، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(١١٦) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ٦٢٩، ١١ شباط ١٩٦٤؛ طاهر، المصدر السابق، ص ٢٠٦؛

Jawad , op. cit , p. ١٥٦

(١١٧) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، ج ٧، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٦٨؛

Jawad , op. cit. pp. ١٥٦ – ١٥٧.

(١١٨) نديم أحمد الياسين، المسألة الكردية مواقف ومنجزات، دار الحرية، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ص ٤٠ – ٤١؛

Republic A Iraq , ministry A Information the Kurdish Question , Attitudes and Achievement AL. Hurria printing , (Baghdad , ١٩٧٧) , p. ٢١.

(١١٩) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٦٢١٩، ١١ شباط ١٩٦٦؛

Jawad , op. cit. pp. ١٥٧ – ١٥٨.

(١٢٠) حميدي، الوزارات، جـ ٧، ص ص ٧٠ – ٧١.

(١٢١) الياسين، المصدر السابق، ص ١٧؛

The Kurdish Qestion , p. ٢٣.

(١٢٢) خيري عزيز، " المسألة الكردية بين الحكم الذاتي والقيادة العشائرية "، مجلة الطليعة (القاهرة)، العدد ٨، ١٩٧٤، ص ٨٥؛ عبد الستار طاهر شريف، موجز تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(١٢٣) Record A Iraq , ١٩١٤ - ١٩٦٦ , vol. ١٥: ١٩٦٣ -١٩٦٦ , letter NO. ١٠١١٤ \ ٥٤١٦٤ , confidential from Mr. Maynard. British Embassy , Baghdad to Foreign office , LONDON , ٢٠ June ١٩٦٤ , pp. ٥٦٥ – ٥٦٦.

(١٢٤) الأعضاء المطرودين من الحزب البارتي هم إبراهيم أحمد ونوري شاويس وعمر مصطفى دبابة و سيد عزيز سيد عبدالله شمزيني وجلال الطالباني وعلي حمدي ومروان عيسى ذبيحي وعلي عسكري واحمد عبدالله وحلمي علي شريف و محمد الحاج طاهر وملا عبدالله اسماعيل و نوري احمد طه وعلي عبدالله، ينظر، البوتاني، وثائق، ص ٢٥٧.

(١٢٥) ستار نوري العبودي، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩١٩ – ١٩٨١، دار المرتضى، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ١١٦.

(١٢٦) م. د. م، الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤، رقم الإضبارة ٤ / ١٠٤، وثيقة ٣٣، ص ٨٣.

(١٢٧) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحي ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، الدار العربية للعلوم ناشروت، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(١٢٨) ينظر نص قانون العفو في، حميدي، الوزارات، جـ ٧، ص ص ٦٩ – ٧٠.

(١٢٩) ولد سترونغ عام ١٩١٥، موظف في وزارة الخارجية الأمريكية عمل سكرتير أول ومستشار في السفارة الأمريكية في دمشق ثم مديراً لدائرة شؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٣ تم تعيينه سفيراً لبلاده في العراق حتى حزيران ١٩٦٧ توفي عام ١٩٩٩، ينظر، الزيدي، المصدر السابق، ص ٨٨ هامش رقم ٥٢.

(١٣٠) F. R. U. S. vol. xxl , NO. ١٦٢ , Arigram form the Embassy in Iraq to the Department A state , Baghdad , ٢٤ march ١٩٦٤ ,

نقلاً عن، الزيدي، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(١٣١) شيرزاد زكريا محمد، مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق ١٩٦٤ – ١٩٧٠ دراسة تاريخية سياسية عامة، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، (دهوك، ٢٠١٠)، ص ٤٩.

(١٣٢) الزيدي، المصدر السابق، ص ١٢٨. للتفاصيل عن تلك الاتفاقية انظر عبد الفتاح البوتاني / شيرزاد زكريا محمد، اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية (الأسباب والنتائج) دراسة تاريخية وثائقية، ط١، مطبعة جامعة دهوك (دهوك ٢٠١٣).

(١٣٣) مركز دراسات وحفظ الوثائق الكردية، برقية السفارة الأمريكية في العراق الى وزارة الخارجية [الامريكية] مؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٦٤، الوثيقة ١٧، ص ١٣.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ص ١٢٩ – ١٣٠.

(١٣٥) محمد، المصدر السابق، ص ٤٩؛ البوتاني، وثائق، ص ٣٢٣؛

Jawad , op. cit. p. ١٤٧.

(١٣٦) Khadduri , op. cit , p. ٢٢٥.

(١٣٧) ينظر نص الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ في حميدي، الوزارات، جـ ٧، ص ص ١٣١ – ١٤٢.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ص ١٣٠ – ١٣١؛

Khadduri , op. cit , p. ٢٢٥.

(١٣٩) فوزي، عبد السلام عارف، ص ٥١؛

Khadduri , op. cit , p. ٢٢٥.

(١٤٠) البوتاني، وثائق، ص ٣١٠؛ محمد، المصدر السابق، ص ٥١.

(١٤١) ينظر نص بيان الحزب البارتي بمناسبة الذكرى السادسة لثورة ١٤ تموز في، البوتاني، وثائق، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٩، وقد انتقد رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي الدستور المؤقت في مذكرة رفعها الى الرئيس عبد السلام عارف مطلع حزيران ١٩٦٤ أشار فيها الى أن مجرد الاعتراف بالحقوق القومية الكردية وعدم تحديد طبيعة هذه الحقوق وماهيتها لا يحل المعضلة الأساسية، ينظر كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧١)، ص ١٦٢.

(١٤٢) جريدة الفجر الجديد، العدد ٦٧٨، ١٠ نيسان ١٩٦٤.

(١٤٣) م. د. م. الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤ – ١٩٦٥، رقم الإضبارة ١٢٥/٤، وثيقة ٤٠، ص ٨٣، وثيقة ٤٢، ص ٨٥؛ جريدة الجمهورية، العدد ١٠٢، ٢٣ آذار ١٩٦٤. ويذكر أن البارزاني بعث بالعديد من الرسائل الى كبار المسؤولين في الحكومة يطلب فيها إطلاق سراح المعتقلين والموقوفين الأكراد بسبب أحداث الشمال، ينظر م. د. م، الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤ – ١٩٦٥، رقم الإضبارة ١٢٥/٤، وثيقة ١٨، ص ٤٠، وثيقة ٣٥، ص ٧٢، وثيقة ١٨، ص ٢٠.

(١٤٤) ينظر أسماء السجناء الأكراد المنقولين مع أحكامهم في، م. د. م، حزب البارتي والبارتيين، رقم الإضبارة ٥٧/٤، وثيقة ٣، ص ص ٨ – ١١؛ البوتاني، وثائق، ص ص ٣٦٣ – ٣٦٨.

(١٤٥) م. د. م. الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤ – ١٩٦٥، الاضبارة ٤ / ١٢٥، وثيقة ٣، ص ٦-٧.

(١٤٦) الاضبارة نفسها، وثيقة ٤٠، ص ٨٣؛ وثيقة ٤٢، ص ٨٥.

(١٤٧) م. د. م. الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤، الاضبارة ٤ / ١٠٤، وثيقة ١٠، ص ٢٩.

(١٤٨) عقد المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد الاشتراكي العربي في قاعة الخلد في ١٤ تموز ١٩٦٤ برعاية الرئيس عبد السلام عارف واستمر أحد عشر يوماً ثم افتتحت للاتحاد فروع في مختلف الألوية العراقية و أصدر جريدة الثورة العربية لتكون لسان حاله استمر نشاطه حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، ينظر م.د.م، الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٤، رقم الإضبارة ٤ / ٥٨، وثيقة ٢، ص، وثيقة ١٧، ص ٣٢، وثيقة ٣٦، ص ٧٣، وثيقة ٤٠، ص ٨٠؛ جريدة الثورة العربية، العدد ٢، ١٥ / تموز / ١٩٦٤؛ جريدة الجمهورية، العدد ١٩، ١٥ تموز ١٩٦٤؛ حميدي الوزارات، ج ٧، ص ١٦٥ – ٢١٢.

(١٤٩) عبد الفتاح علي البوتاني، موقف الأحزاب السياسية العراقية من المسألة الكردية ١٩٤٦ – ١٩٧٠، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، (دهوك، ٢٠٠٧)، ص ص ١٤٥ – ١٥٥.

(١٥٠) ذنون يونس الطائي، "الاتحاد الاشتراكي العربي في الموصل ١٩٦٤ – ١٩٦٨"، مجلة دراسات موصلية (الموصل)، العدد ٦، ٢٠٠٤، ٥٦ هامش رقم ٢٥؛ البوتاني، وثائق، ص ٣١٠.

(١٥١) البوتاني، وثائق، ص ٣١٧.

(١٥٢) الدرة، المصدر السابق، ص ص ٣٦٠ – ٣٦١.

(١٥٣) ينظر نص مذكرة البارزاني الى الرئيس عارف في، لوقا زودو، المصدر السابق، ص ٢٠٥ – ٢١٠؛ الدرة، المصدر السابق، ص ص ٣٦٠ – ٣٧١.

(١٥٤) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، جـ ٨، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٧٤؛ الزيدي، المصدر السابق، ص ١٣١.

(١٥٥) صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠ – ١٩٦٨، دار بابل، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ٢٥٨).

(١٥٦) هادي خماس، رجل من زمن الثائرين مذكرات العقيد الركن المتقاعد هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق، دار الفراهيدي، (بغداد، ٢٠١١)، ص ١٥٧ – ١٥٨.

(١٥٧) حميدي، الوزارات، جـ ٨، ص ص ٥ – ٨؛ الدوري ن المصدر السابق، ص ٦٢ – ٦٤؛

Khadduri , op. cit , pp. ٢٤٠ – ٢٤١.

(١٥٨) البوتاني، وثائق، ص ٣٣٨؛

Jawad , op. cit , p. ١٧٨.

(١٥٩) م. د. م، الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤ – ١٩٦٥، الاضبارة ١٢٥/٤، وثيقة ٣٧، ص ٧٥، وثيقة ٤١، ص ٨٤.

(١٦٠) الاضبارة نفسها، وثيقة ٦٠، ص ١٢٤، وثيقة ٦٩، ص ١٤٢، وثيقة ٩٠، ص ٨٨.

(١٦١) البوتاني، وثائق، ص ٣٣٧.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٧، أكد صبحي عبد الحميد وزير الداخلية في ١٦ آذار ١٩٦٥ بأنه إذا لم تحل قوات البيشمركة لن تكون هناك أية وسيلة لحل المسألة الكردية واعتبر مطلب الحكم الذاتي الذي وصفه بالاستقلال الكردي بمثابة خروج على اتفاقية عارف – البارزاني التي وصفها بمعاهدة السلام؛ الدرة المصدر السابق، ص ٣٥٣ – ٣٥٤.

(١٦٣) العقيلي، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(١٦٤) محمد، المصدر السابق، ص ص ٥٤ – ٥٥.

(١٦٥) البوتاني، وثائق، ص ٣٨٣.

(١٦٦) م. د. م، الأمن في لواء الموصل ١٩٦٤ – ١٩٦٥، الاضبارة ١٢٥/٤، وثيقة ٨٢، ص ١٦٥ – ١٦٦.

(١٦٧) الاضبارة نفسها، وثيقة ٧٣، ص ١٥، وثيقة ٧٦، ص ١٥٥، وثيقة ٨٢، ص ١٦٧.

(١٦٨) البوتاني، وثائق، ص ص ٣٤٤ – ٣٥٠.

(١٦٩) الدرة، المصدر السابق، ص ٣٨٤؛

Jawad , op. cit , p.١٧٨.

(١٧٠) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ٩٣٨، ١ آذار ١٩٦٥؛ جريدة الجمهورية، العدد ٤٢٠، ١ آذار ١٩٦٥.

(١٧١) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٤٣٤، ١٥ آذار ١٩٦٥.

(١٧٢) محمد، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(١٧٤) Foreign office , ٣٧١ \ ١٨٠٨١٢ , Letter , NO. ١٠١١٤\ ١ \ ٦٥ , from E. F. G. Maynard , British Embassy , to foreign office LONDON m ٢ January١٩٦٥ , Military Operations and use of Napalm and poison gas ,

نقلاً عن العقيلي، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(١٧٥) Foreign office ٣٧١ \ ١٨٠١٢ , Letter NO. ١٠١١٤ \ ٢٥ \ ٦٥, EQ \ ٠١٩ \ ١٨ ,confidential from E. F. G Maynard , British Embassy , Baghdad , to foreign office , LONDON , ٢٧ February ١٩٦٥ , Military Operations and use A napalm and poison gas.

(١٧٦) جريدة المنار، (بغداد) ، العدد ٣٠٠٢، ٣٠ آذار ١٩٦٥، جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٤٤٩، ٣٠ آذار ١٩٦٥.

(١٧٧) Jawad , op. cit , p. ١٧٩.

(١٧٨) عزيز، المصدر السابق، ص ٢٥٣ وهذا أحد أنواع مناورات الحكومة مع القيادة الكردية إذ كانت تسعى إلى إيقاف القتال في فصل الشتاء وتطلب المفاوضات ثم تستأنف القتال في بداية فصل الربيع وكانت تسميها بالحملة الربيعية، ومن هنا عرفت اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ باتفاقية الشتاء أو اتفاقية الثلج، البوتاني، دراسات ومباحث، ص ٣٧١.

(١٧٩) علي، المصدر السابق، ص ص ٢١٠ – ٢١١.

(١٨٠) عزيز، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(١٨١) جامعة دهوك مركز الدراسات وحفظ الوثائق الكردية، الوثيقة المؤرخة في ٢٢ تموز ١٩٦٥ تحت التصنيف ٢٠/٥١.

(١٨٢) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٣٠٣٦، ٩ أيار ١٩٦٥.

(١٨٣) وثائق مركز الدراسات الكردية دهوك والمؤرخة في ٢٢ تموز ١٩٦٥، وثائق مركز السياسات وحفظ الوثائق الكردية، تحت التصنيف ٢٠/٥١.

(١٨٤) جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٤٥١، ١ نيسان ١٩٦٥.

(١٨٥) حميدي، الوزارات، جـ ٨، ص ٨٧؛ انظر نص الفتوى، الوثائق العربية ١٩٦٥، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية في بيروت، الوثيقة ١٠٠، ص١٩٧.

(١٨٦) انظر نص الفتوى في الوثائق العربية ١٩٦٥، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة الجامعة الامريكية في بيروت، الوثيقة ١٠٠، ص١٩٧.

(١٨٧) للتفاصيل عن تلك الشخصية ومواقفها تجاه معظم الاوضاع السياسية في العراق انظر، وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في

العراق، ١٩٤٦-١٩٧٠، ط١، مطبعة ثامن الحجج، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، (بغداد، ٢٠٠٩).

(١٨٨) فرسان صلاح الدين، قوات غير نظامية أنشأتها الحكومة العراقية من العشائر الكردية الموالية لها والمناوئة للبارزاني، وسميت بهذا الاسم نسبةً الى القائد صلاح الدين الأيوبي في حين أطلق الملا مصطفى البارزاني عليها اسم جاش بوليس أي حمير الشرطة كذلك تم تشكيل قوات غير نظامية أخرى من العشائر العربية عُرفت بفرسان الوليد تيمناً بالقائد خالد بن الوليد، جريدة الطليعة، (بغداد)، العدد ١٨٠٩، ٩ تموز ١٩٦٣؛ جريدة الجماهير، (بغداد)، العدد ١٣٧، ٩ تموز ١٩٦٣؛ طاهر المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(١٨٩) م. د. م، حزب البارتي والبارتيين، الاضبارة ٤ / ٥٧، وثيقة ١٩، ص ص ٩٨ – ٩٩؛ البوتاني، وثائق، ص ص ٣٥٢ – ٣٥٣.

(١٩٠) جريدة البلد، (بغداد)، العدد ٣٧٠، ٨ آب ١٩٦٥.

(١٩١) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٣١١٦، ٣ آب ١٩٦٥.

(١٩٢) حميدي، الوزارات، ج ٨، ص ص ٨٨ – ٩٠.

(١٩٣) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ١٠٧٥، ١٨ آب ١٩٦٥.

(١٩٤) حميدي، الوزارات، ج ٨، ص٨٨.

(١٩٥) البوتاني، وثائق، ص ٣١٠؛

Jawad , op. cit , p. ١٧٩.

(١٩٦) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٣١٥٠، ٧ أيلول ١٩٦٥؛ جريدة صوت العرب، (بغداد)، العدد ٧٣٨، ٧ أيلول، ١٩٦٥؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ١٠٩٢، ٧ أيلول ١٩٦٥؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٦٠٣، ٧ أيلول ١٩٦٥.

(١٩٧) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ١٠٩٥، ١٠ أيلول ١٩٦٥؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٦٠٦، ١٠ أيلول ١٩٦٥.

(١٩٨) جريدة المنار، (بغداد)، العدد ٣١٦٣، ٢٠ أيلول ١٩٦٥؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٦١٦، ٢٠ أيلول ١٩٦٥.

(١٩٩) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٣٧٧، ٢٢ أيلول ١٩٦٥؛ جريدة صوت العرب، (بغداد)، العدد ٥١، ٢٢ أيلول ١٩٦٥؛ طاهر، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ حميدي، التطورات، ص ٥٢؛ Jawad , op. cit , p. ١٨٠.

(٢٠٠) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ١١٠٥، ٢٢ أيلول ١٩٦٥؛ جريدة البلد، (بغداد)، العدد ٤٠٩، ٢٢ أيلول ١٩٦٥؛ حميدي، الوزارات، جـ ٨، ص ٢٢٩ – ٢٣١؛ Khadduri , op. cit , p. ٢٥٣.

(٢٠١) الزيدي، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٢٠٢) جريدة الجمهورية، العدد ٦٢٠، ٢٤ أيلول ١٩٦٥؛ طاهر، المصدر السابق، ص ٢١٠ – ٢١١؛ حميدي، الوزارات، جـ ٨، ص ٢٣٢ – ٢٣٥؛ Khadduri , op. cit , p. ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٢٠٣) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٣٩٥، ١٣ تشرين الأول ١٩٦٥.

(٢٠٤) الزيدي، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٢٠٥) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٣٩٥، ١٣ تشرين الأول ١٩٦٥.

(٢٠٦) فيصل حسون، شهادات في هوامش التاريخ، دار الوراق، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ١٥٠؛ العبودي، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٢٠٧) كونتر دشنر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي، ترجمة عبد السلام برواري، مطبعة خه بات، (دهوك، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٨.

(٢٠٨) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٤١١، ١ تشرين الثاني ١٩٦٥؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد ٦٥٧، ١ تشرين الثاني ١٩٦٥.

(٢٠٩) جريدة فتى العرب، (بغداد)، العدد ٢٨٦٩، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦.

(٢١٠) جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ١٢١٤، ٣ شباط ١٩٦٦.

(٢١١) Foreign office , ٣٧١ \ ١٨٦٧٤٧ , Letter , NO. ١٠١١٤ \ ٣١ \ ٦٦ From S. L. E gerton , British Embassy in

Baghdad to D.montgomery , foreign office LONDON, ١٩ march ١٩٦٦ Action by genyral government to divide the Kurds.

(٢١٢) جريدة الثورة العربية، (بغداد)، العدد ٥١٥، ١٠ آذار ١٩٦٦.

(٢١٣) الدرة، المصدر السابق، ص ص ٣٨٨ ٣٨٩.

(٢١٤) حسون، المصدر السابق، ص ١٥٣؛ طاهر، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٢١٥) جريدة الثورة العربية، (بغداد)، العدد ٥٠٥، ٢٨ شباط ١٩٦٦؛ جريدة الفجر الجديد، (بغداد)، العدد ١٢٣٤، ٢٨ شباط ١٩٦٦.

(٢١٦) جريدة فتى العرب (الموصل)، العدد ٢٨٨٧، ٢٤ آذار ١٩٦٦.

(٢١٧) جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٥٣٤، ٢٨ آذار ١٩٦٦.

(٢١٨) م. د. م، الطائفة اليزيدية ١٩٦٣ – ١٩٦٦، رقم الاضبارة ٤ / ٦٥، وثيقة ١٩، ص ٨٢؛ البوتاني، وثائق، ص ص ٤٦٧ – ٤٦٨.

(٢١٩) م. د. م، الطائفة اليزيدية ١٩٦٣ – ١٩٦٦، رقم الاضبارة ٤ / ٦٥، وثيقة ١٩، ص ٨٠، ٨٤.

(٢٢٠) الاضبارة نفسها، وثيقة ١٥، ص ٦٣.

(٢٢١) الاضبارة نفسها، وثيقة ١٥، ص ٦٥، ص ص ٦٨ – ٦٩.

(٢٢٢) جريدة فتى العرب (الموصل)، العدد ٢٨٩٢، ١٤ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة البلد، (بغداد)، العددين ٥٧٣، ٥٧٤، ١٤، ١٥ نيسان ١٩٦٦؛

Khadduri , op. cit , pp. ٢٦١- ٢٦٣. Jawad , op. cit , p. ١٨٠.

(٢٢٣) حسون، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٢٢٤) حميدي، الوزارات، جـ ٨، ص ص ٣٠٥ – ٣٠٦؛

Khadduri , op. cit , p. ٢٦٣.

(٢٢٥) جريدة الأخبار، (بغداد)، العدد ٣٩، ١٧ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة صوت العرب، (بغداد)، العدد ٢١٧، ١٧ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة العرب، (بغداد)، العدد ٥٥٠، ١٧ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة فتى العرب، (الموصل)، ٢٨٩٣، ١٨ نيسان ١٩٦٦؛

Khadduri , op. cit , pp. ٢٦٤ – ٢٦٥.